عجز الميزانية العامة في الجزائر بين محدودية أساليب التمويل التقليدية وإمكانية اللجوء للأساليب الشرعية على ضوء التجربة السودانية

The general budget deficit in Algeria between the limitations of traditional financing methods and the possibility of resorting to legitimate methods in the light of the Sudanese experience

صبيحة بولصباع[1]*، مصباح حراق[2]

[1] المركز الجامعي ميلة (الجزائر)، مخبر دراسات استراتيجيات التنويع الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة، s.boulasbaa@centre-univ-mila.dz

[2] المركز الجامعي ميلة (الجزائر)، مخبر دراسات استراتيجيات التنويع الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة، m.harrag@centre-univ-mila.dz

تاريخ الاستلام: 2022/08/12؛ **تاريخ القبول:** 2022/12/23؛ **تاريخ النشر:** 2022/12/31؛

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان مدى إمكانية مساهمة أساليب التمويل الشرعية في تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر على ضوء التجربة السودانية باعتبارها تجربة رائدة في هذا المجال ، في ظل محدودية أساليب التمويل التقليدية في احتواء هذا العجز، وذلك باستخدام المنهج الوصفي والتحليلي.

توصلت الدراسة إلى أن أساليب التمويل الشرعية المتمثلة أساسا في الصكوك الإسلامية والزكاة هي البديل الأمثل لتمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر، وهذا لانسجامها وتوافقها مع القيم والمعتقدات الدينية السائدة في المجتمع، بالإضافة لاعتمادها على موارد حقيقية دائمة ومستقرة، فالصكوك الإسلامية تقوم على تعبئة الموارد وتمويل المشاريع الاستثمارية الحكومية التي تشكل عبئا ماليا كبيرا بالنسبة للدولة خاصة مشاريع البنى التحتية، والزكاة تلعب دورا هاما في التخفيف من عبء الميزانية العامة للدولة بما يساهم في تحقيق توازنها المالي، من خلال تغطيتها لجزء مهم من النفقات الاجتماعية بأسلوب أكثر كفاءة وابتكار. وعليه اذا أرادت الجزائر التفكير بجدية في مرحلة ما بعد النفط فهذا لا يكون إلاّ بالاقتداء بالتجربة السودانية وذلك بتهيئة البيئة المناسبة لإصدار وتداول الصكوك الإسلامية والاهتمام أكثر بمؤسسة الزكاة.

الكلمات المفتاحية : عجز ميزانية ؛ أساليب تمويل تقليدية ؛ أساليب تمويل شرعية ؛ صكوك إسلامية ؛ زكاة.

تصنيف JEL: H53 ؛ G00؛ H61

Abstract:

This study aims to clarify the extent to which legal financing methods can contribute to financing the general budget deficit in Algeria in the light of the Sudanese experience as a pioneering experience in this field,In light of the limitations of traditional financing methods in containing this deficit, using the descriptive and analytical method.

The study concluded that the legitimate financing methods represented mainly in Islamic sukuk and zakat are the perfect alternative to financing the public budget deficit in Algeria, due to their consistency and compatibility with the religious values and beliefs prevailing in society, in addition to their reliance on real permanent and stable resources ,So, Islamic sukuk are based on mobilizing resources and financing government investment projects that constitute a great financial burden for the state, especially infrastructure projects , and Zakat plays an important role in alleviating the burden of the state's general budget, thus contributing to achieving its financial balance by covering an important part of social expenditures. if Algeria wants to think seriously about the post-oil phase, this can only be done by following the example of the Sudanese experience by creating the appropriate environment for the issuance and circulation of Islamic sukuk and paying more attention to the Zakat Foundation.

Keywords:*budget deficit; traditional financing methods; legitimate financing methods; Islamic sukuk ; zakat*

Jel Classification Codes :*H53 ; G00 ; H61*

* صبيحة بولصباع.

مقدّمة:

تعاني الجزائر على غرار العديد من دول العالم من تنامي متواصل في عجز ميزانيتها العامة منذ بداية الألفية، وهذا راجع إلى تبنيها سياسة إنفاقيه توسعية ذات طابع كنزي، تهدف إلى إعادة إطلاق الآلة الاقتصادية كهدف استراتيجي لتحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع، وتعميم التطور الاقتصادي والتوزيع العادل لثمار النمو، في مقابل اعتمادها على إيرادات الجباية النفطية التي شكلت ما يقارب 50% من إجمالي العوائد المالية على مدار الفترة الممتدة من (2000-2020)، الأمر الذي أدى إلى حدوث عجوزات موازنية مستمرة. وقد انتهجت الحكومة الجزائرية العديد من الأساليب التقليدية بغرض تمويل عجزها من بينها صندوق ضبط الإيرادات، القرض السندي، والإصدار النقدي، إلاأن هذه الأساليب أثبتت محدوديتها في احتواء العجز، فصندوق ضبط الإيرادات أشهر إفلاسه في ماي 2016 واستنفذ رصيده بالكامل سنة 2017 على إثر الأزمة النفطية لمنتصف سنة 2014، وهذا لارتباط موارده ارتباطا وثيقا بأسعار النفط في الأسواق العالمية.أما بالنسبة للقرض السندي فهو لم يلق تفاعلا حيويا من طرف المستثمرين لرفض فئة معينة من الجمهور التعامل بالربا أخذا وعطاء. في حين خلف الإصدار النقدي العديد من الآثار السلبية على الميزانية العامة خاصة وعلى الاقتصاد الكلي عامة وفشل في تحقيق التوازنات المطلوبة. وفي خضم هذا الفشل لأساليب التمويل التقليدية السابقة، بات من الضروري على الحكومة الجزائرية إعادة النظر في الميكانيزمات والآليات الاقتصادية السائدة، من خلال البحث عن بدائل تمويلية تكون في جوهرها أساليب تمويل أكثر منها إقراض تستجيب للاحتياجات التمويلية المطلوبة، وتحافظ على التوازنات المالية على صعيد الاقتصاد الكلي، وضمن هذا السياق برزت أدوات المالية الإسلامية على رأسها الصكوك الإسلامية الحكومية والزكاة كإحدى البدائل التمويلية للنهوض بالميزانية العامة في الجزائر، من خلال ما تقدمه من حلول ابتكارية وذات جودة وجاذبية في حل مشكلة العجز، وقد أثبتت هذه الأدوات فعاليتها في تمويل العجز، ولعل أكبر برهان التجربة السودانية في هذا المجال، الأمر الذي يجعلنا نراهن على إمكانية نجاح هذا البديل لو تم اعتماده من قبل الاقتصاد الوطني.

☜ **إشكالية الدراسة:** من خلال الطرح السابق تتضح معالم إشكالية دراستنا على النحو التالي:**إلى أي مدى يمكن أن تساهمأساليب التمويل الشرعية في تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر على ضوء التجربة السودانية،وذلك في ظل محدودية أساليب التمويل التقليدية في هذا المجال؟**

من خلال التساؤل الرئيسي يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هوواقععجز الميزانية العامة للدولة في الجزائر للفترة (2000-2020)؟
- ما مدى مساهمة أساليب التمويل التقليدية المستخدمة في تمويل عجز الميزانية العامةفي الجزائر للفترة (2000-2020) ؟
- إلى أي مدى نجح السودان في الاعتماد على أساليب التمويل الشرعية في تمويل عجز ميزانيته العامة؟
- هل يمكن لأساليب التمويل الشرعية أن تصبح خيارا مهما لتمويل عجز الميزانية العامة للدولة في الجزائر بالنظر للتجربة السودانية؟

☜ **أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- تحليل عوامل تطور عجز الميزانية العامة للدولة في الجزائر للفترة (2000-2020)؛
- تقييمالأساليب التقليدية التي انتهجتها الجزائر بغرض تمويل عجز ميزانيتها العامة للفترة (2000-2020)؛
- التطرق إلى التجربة السودانية كنموذج متميز في تمويل عجز الميزانية العامة للدولة باستخدام الأساليب الشرعية؛
- محاولة إسقاط التجربة السودانية على الاقتصاد الجزائري،وذلك للتعرف على ما ستقدمه أساليب التمويل الشرعيةفي حال اعتمادها كأدوات تمويلية من قبل الحكومة.

☜ **منهج الدراسة:** تماشيا مع طبيعة الموضوع ومن أجلالإجابة على إشكالية الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في معالجة مختلف حيثيات الدراسة.

☜ **الدراسات السابقة:**

- **دراسة لـــــغالمي زهيرة (2017)** بعنوان **تمويل عجز الميزانية العامة للدولة بين البدائل التقليدية والبدائل الإسلامية– عرض تجارب دولية**، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مساهمة بدائل التمويل الإسلامية المقترحة في تمويل عجز الميزانية العامة للدولـــة، والـــتي تختلف أسسها ومنطلقاتها عن أساليب التمويل التقليدية، وذلك من خلال عرض بعض التجارب الدولية التي اتبعت منهج النظام المالي الإسلامي في تمويل العجز في ميزانيتها العامة كتجربة السودان. خلصت الدراسة إلى أنه بـــالرغم مـــن تنـــوع المنـــاهج والبـــدائل المعاصرةفيتمويل عجز الميزانية العامة للدولة ، يبقى استمرار العجز فيالميزانية العامة، لهذاتجدر الدعوة إلى اعتناق المنهجالإسلاميفيعلاج هذا العجز، وذلك بما يوافق عليه من بعض وسائل هذه المناهج، وما له من ذاتية فيتمويل العجز باستخدام العديد مـــن التشـــريعات الإسلاميةالتي من شأنها أن تخفف الضغوط عن الميزانية العامة للدولة، مثل الزكاة و الوقف والصكوك الإسلامية.

- **دراسة لـــــــــيوسفي رفيق، وبهلول لطيفة (2018)**: بعنوان **فعالية البديل الشرعي في تمويل عجز الميزانية العامة للدولة – قراءة في التجربة الماليزية ومحاولة الاستفادة منها**، هدفت هذه الدراسة إلىإبراز دور الصناعة المالية الإسلامية في إرساء دعائم وقواعد التنمية الاقتصادية، من أجل الوصول إلى التخصيص الكفء للموارد المالية وتمويل عجز الميزانية العامة للدولة. توصلت الدراسة إلى أن الصكوك الإسلامية من أهم منتجات الصناعة المالية الإسلامية التي لعبت دورا بارزا في تمويل عجز الميزانية العامة، من خلال تعبئة الموارد وتمويل المشاريع الاستثمارية التي تشكل عبئا ماليا كبيرا بالنسبة للدولة، كما تعد الزكاة من الأدوات المالية الإسلامية التي لعبت هي الأخرى دورا مهما في هذا المجال من خلال تخفيف العبء عن خزينة الدولة، خاصة في محاربة الفقر والقضاء على البطالة، وقد وجه الباحثين دعوة إلى الجزائر التي تعاني من عجز موازني هيكلي مستمر لسنوات إلى ضرورة تهيئة البيئة الضرورية لإصدار وتداول الصكوك الإسلامية كبديل للتمويل التقليدي، وأيضا الاهتمام بمؤسسة الزكاة.

- دراسة **Sofiane Hanane and Noui Noureddine(2021)**بعنوان Mechanisms for financing general budget deficit : A comparative study between Algeria and sudan، هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على تجربة الجزائر والسودان في تمويل عجز الميزانية العامة للدولة من خلال جذب المدخرات الوطنية، حيث لجأت الحكومة الجزائرية إلى تعديل قـــانون النقد والقرض 90-10، وأصدرت القانون 17-10 من أجل تبني آلية التمويل الغير تقليدي، على الرغم من المخاطر التي ينطـــوي عليها. من ناحية أخرى تبنى السودان إصدار الصكوك الإسلامية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، نظرا لغياب الآثار التضخمية وأهميتها في حشد المدخرات من مختلف المصادر، وتوجيه تمويل الاستثمارات. وخلصت الدراسة إلى أن تجربة الجزائر في تبني آلية التمويل الغير تقليدي باءت بالفشل، نظرا للعواقب السلبية على الاقتصاد الوطني، لاسيما التضخم المرتفع وانخفاضقيمة العملة الوطنية، في حين حقق السودان في إصدار الصكوك الإسلامية نتائج إيجابية من خلال تغطية جزء مهم من عجز الميزانية العامة للدولة.

☜ **هيكل الدراسة:** لمعالجة هذه الدراسة فقد تم تقسيمها إلى أربع محاور رئيسية كالتالي:

- **المحور الأول**:طبيعة عجزالميزانية العامة للدولة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020).
- **المحور الثاني**:: أساليب تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر للفترة (2000-2020)
- **المحور الثالث**: تجربة السودان في تمويل عجز الميزانية العامة بإستخدام أساليب التمويل الشرعية.
- **المحور الرابع**: نموذج مقترح لتمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر باستخدام أساليب التمويل الشرعية

المحور الأول: طبيعة عجز الميزانية العامة لدولة الجزائر للفترة (2000-2020)

عرفت الميزانية العامة في الجزائر للفترة (2000-2020) اختلالات كثيرة، كان سببها الرئيسي التوسع في الإنفاق العام على البرامج التنموية، بالإضافة إلى التغيرات الطارئة على أسعار النفط في الأسواق العالمية نتيجة العديد من الأزمات العالمية، مثل ما

حدث في سنة2008 (الأزمة المالية العالمية)، سنة2014(أزمة النفط العالمية) و 2020 (أزمة COVID 19)، الأمر الذي أثر سلبا على رصيد الميزانية العامة للدولة وجعله يسجل عجز في أغلب سنوات الفترة المدروسة، والشكل أدناه يوضح ذلك:

الشكل رقم (01): تطور أهم مؤشرات أداء الميزانية العامةللدولة في الجزائرللفترة (2000-2020)

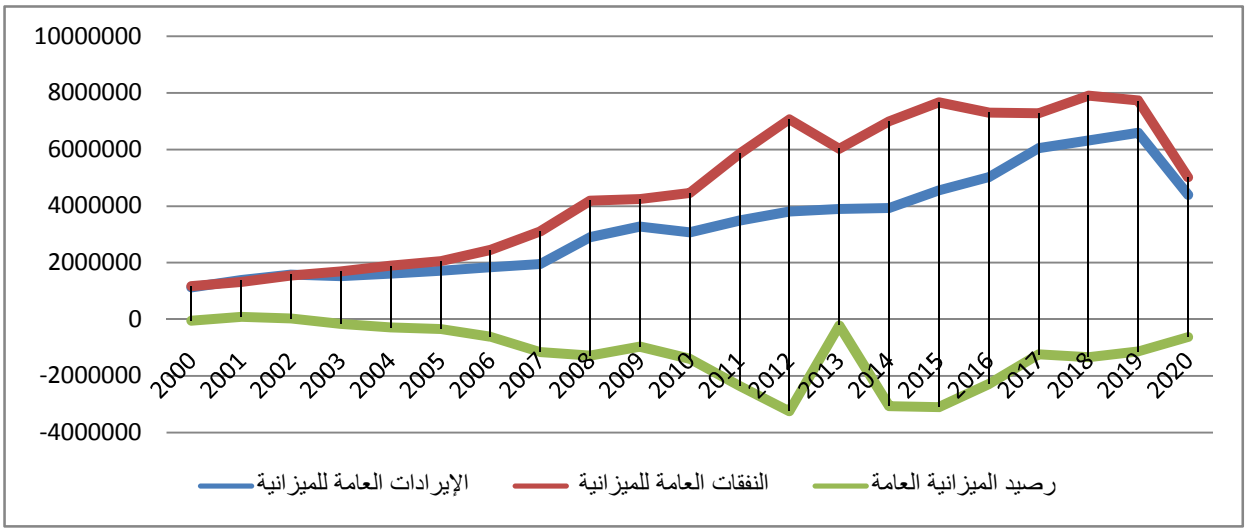

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على (Ministére algerien des Finance, 2020)ومخرجات برنامج EXEL

يمثل الشكل البياني أعلاه تطور رصيد الميزانية العامة للجزائر خلال الفترة (2000-2020)، و يتضح من خلاله تنامي كبير في عجز الميزانية العامة خلال الفترة المدروسة، حيثانتقل هذا العجز من سالب 53198 مليون دج سنة 2000 إلى سالب 1138977 مليون دج سنة 2019، أي تضاعف بحوالي 21 مرة، ثم إلى سالب 622089 مليون دج أواخر سبتمبر من سنة 2020. هذا وقد سجل أكبر عجز في تاريخ الجزائر سنة 2015 بواقع 3103789- مليون دج، وأقله سنة 2000 بواقع 53198- مليون دج، في حين سنتي 2001 و 2002 صنعتا الفرق برصيد موجب قدر ب86709 و 26038 مليون دج على التوالي. ولغرض تحليل حالة هذا العجز ومعرفة أسبابه، لابد من تحليل تطور مكونات كل من الإيرادات والنفقات العامة كالتالي:

1. تحليل العوامل المتعلقة بهيكل الإيرادات العامة: باعتبار الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي بامتياز، فهو يعتمد على الإيـــرادات النفطية في تكوين مجاميع الاقتصاد الكلية بما في ذلك الميزانية العامة، فعند تفحصنا لهيكلها وجدنا أن الجباية النفطية تشكل ما يقارب 50% من مصادر تمويلها للفترة (2000-2020)، ما يجعل تغيرات أسعار النفط في الأسواق العالمية من العوامل الرئيسية التي أدت إلى تنامي العجز في الميزانية العامة للجزائر. والشكل أدناه يوضح لنا ذلك:

الشكل رقم (02): تطور مكونات الإيرادات العامة في الجزائر للفترة (2000-2020)

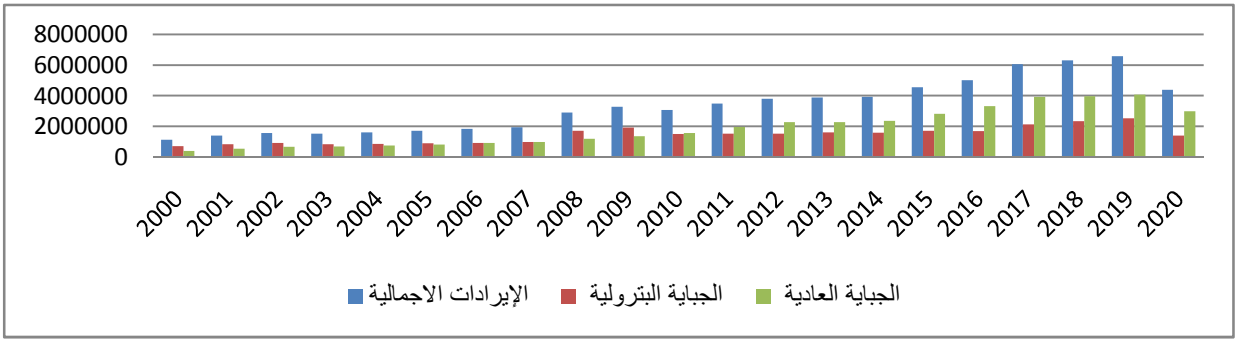

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على (Ministére algerien des Finance, 2020) ومخرجات برنامج EXEL

يتضح من خلال الشكل البياني أعلاه أن الجباية النفطية تشكل أكبر نسبة من إجمالي الإيرادات العامة 51.8% للفترة(2000-2014)، تليها الإيرادات العادية المكونة أساسا من الجباية العادية، الأمر الذي أدى إلى ارتباط وثيق بين أسعار النفط وحجم الإيرادات العامة وبالتالي الميزانية العامة ككل،حيث سجلت الإيرادات العامة تزايدا في اتجاه تصاعدي مستمر إلى غاية 2010 أين شهدت انخفاضا بنسبة 6.13% مقارنة بسنة 2009، ويرد هذا بصفة رئيسية إلى انخفاض مساهمة الجباية النفطية في إجمالي الإيرادات بسبب تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية على إثر الأزمة المالية لسنة 2008، عرفت بعدها الإيرادات العامة تحسن طفيف مسجلة 3895315 مليون دج سنة 2013، وارتفاع يكاد يكون معدوم سنة 2014 قدره 0.83 % بسبب تراجع أسعار النفط مرة أخرى على إثر الأزمة النفطية لمنتصف سنة 2014.

هذه الأزمة عصفتبأسعار النفط في الأسواق العالمية حيث انتقلت من 100.2 دولار للبرميل سنة 2014 إلى 53.1 و45.0 دولار سنتي 2015 و 2016، نتج عنها تراجع في مساهمة الجباية النفطية إلى إجمالي الإيرادات إلى 37.8% و 33.5%لنفس السنتين. بالمقابل ارتفعت نسبة مساهمة الإيرادات العادية إلى إجمالي الإيرادات العامة بشكل واضح إلى 66.5% سنة 2016، والناتجة أساسا عن ارتفاع الإيرادات الغير ضريبية والإيرادات الجبائية العادية نتيجة الإصلاحات المطبقة في هذه الفترة، لتشهد الإيرادات العامة سنة 2017 و 2018 ارتفاع طفيف في إجمالي الإيرادات العامة، نتج أساسا عن ارتفاع في الجباية النفطية لتحسن أسعار النفط وبصورة جزئية إلى تزايد أرباح بنك الجزائر(بنك الجزائر، 2018، صفحة 59).سنة 2020 وإلى غاية نهاية شهر سبتمبر شهدت الإيرادات العامة انخفاض كبير قدر ب44.6%، يرد بالأساس إلى انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية وهذه المرة على إثر أزمة كوفيد19 الصحية التي عصفت بالاقتصاد العالمي.

2.تحليل العوامل المتعلقة بهيكل النفقات العامة:تبنت الحكومة الجزائرية في بداية الألفية برامج تنموية تدخل ضمن سياسة اقتصادية تعرف بسياسةالإنعاش الاقتصادي، وتهدف هذه السياسة إلى إعادة إطلاق الآلة الاقتصاديةكهدف استراتيجي لتحسينمستوى معيشة المواطنين، وتعميم التطورالاقتصادي والتوزيع العادل لثمار النمو(مسعودي ، 2017، صفحة 219). تنامت على إثر هذه البرامج النفقات العامة في الجزائر بشقيها سواء نفقات التسيير أو التجهيز، والشكل أدناه يوضح لنا ذلك:

الشكل رقم (03): تطور مكوناتالنفقات العامة في الجزائر للفترة (2000-2020)

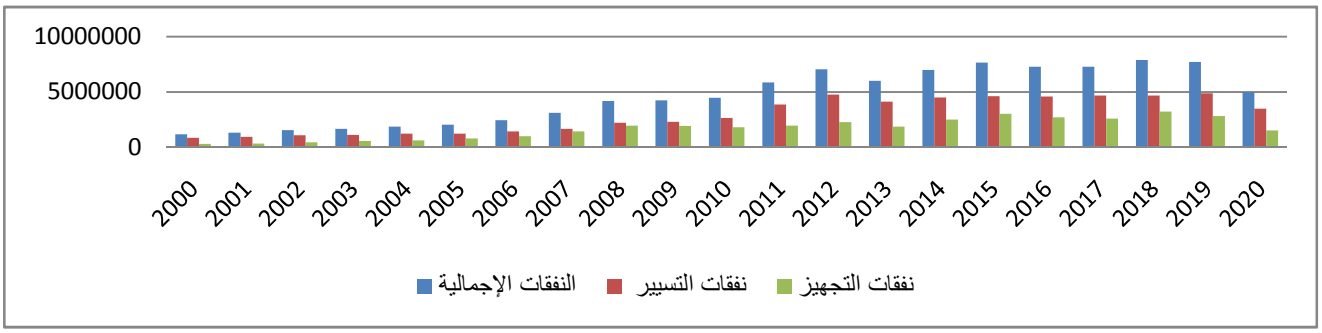

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على(Ministére algerien des Finance, 2020)ومخرجات برنامج EXEL

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن النفقات العامة في الجزائر شهدت تنامي متزايد منذ بداية الألفية وإلى غاية 2008، بالخصوص نفقات التسيير التي تعتبر نفقات غير إنتاجية وتمثل النسبة الأكبر لإجمالي الإنفاق، أما نفقات التجهيز فهي الأخرى عرفت تنامي لكن بمعدل أقل. يعود الارتفاع في نفقات التسيير إلى ارتفاع نفقات المستخدمين بما في ذلك المنح والرواتب التي عرفت ارتفاعا معتبرا سببه رفع الحد الأدنى للأجر مع استقرار بنود أخرى لنفقات التسيير كمعاشات المجاهدين، بينما يعود الارتفاع في نفقات التجهيز إلى تطبيق برامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي بين سنتي 2001-2009 ،حيث عملت الحكومة على استثمار عائدات

البترول التي عرفت ارتفاعا في الأسواق العالمية هذه الفترة بالدرجة الأولى في قطاعات الأشغال العمومية والبناء والفلاحة والري ومختلف مشاريع البنية التحتية(بن دعاس ، 2019، صفحة 328) وهذا برصد مبالغ ضخمة لتنفيذها بلغت 4727.7 مليار دج.سنة 2009 عرفت النفقات العامة استقرار نسبي راجع بالأساس إلى انخفاض نفقات التجهيز لانتهاء فترة البرامج التنموية، بالإضافة إلى الانخفاض الذي عرفته الإيرادات العامة نتيجة تراجع مساهمة الجباية النفطية فيها بسبب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008. خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2012 شهدت النفقات العامة ارتفاعا بمعدل متزايد قدر ب18.8%، يرد بصفة أساسية إلى ارتفاع نفقات التسيير بسبب ارتفاع التحويلات الجارية بما فيها الدعم، وارتفاع دخل الموظفين ومراجعة الأنظمة التعويضية بأثر رجعي عام 2008 (بنك الجزائر، 2012، صفحة 102)، أما نفقات التجهيز فقد عرفت استقرار في المبالغ المدفوعة في إطار برنامج التنمية الخماسية (2010-2014) والتي قدرت ب 2121.4 مليار دج.

سنة 2015 شهدت النفقات العامة تزايدا كبيرا، سواء نفقات التسيير بسبب الارتفاع في نفقات المستخدمين بنسبة أكبر من النمو في الإيرادات، نتيجة انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية على إثر الأزمة المالية لمنتصف سنة 2014 ، أو نفقات التجهيز بسبب الارتفاع في نفقات البنية الاقتصادية والإدارية. ومع استمرار انخفاض أسعار النفط في سنة 2016 إلى 45 دولار، لجأت الحكومة إلىاتخاذ تدابير حاسمة في ميزانيةسنة 2016لتكريس مسار الضغط المالي، عبر إحراز المزيد من التقدم في ترشيد الإنفاق وخفض التكاليف التي تتحملها المالية العامة وتحقيق وفرات، حيث انخفضت ميزانية 2016 مقارنة بسنة 2015 بنسبة 8.8 %،كما انخفض تقدير ميزانية التسيير بنسبة 3,3 %،وانخفضت ميزانية التجهيز بـــ 16 %. وقد شملت تدابير التقشف الإلغاء التدريجي للنفقاتالغير المتكررة عبر تخفيض الاستثمار العمومي(تجميد مشاريع تراموای، مستشفيات...)، وتقليص الواردات مع فرض رخص استراد على منتجات منها السيارات والإسمنت، وخفض التوظيف في القطاع العام وتفعيل عملية الإحالة على التقاعد بعد سن 60 سنة(شلالي و هابي، 2018، صفحة 117). هذه السياسةالتقشفية نتج عنها انخفاض في النفقات العامة بمعدل 0.2% سنة 2017.

سنة 2019 شهدت النفقات العامة استقرار نتيجة التحسن الطفيف في أسعار النفط في الأسواق العالمية،والذي تحسنت على إثره الإيرادات العامة. سنة 2020 وخلال 9 أشهر فقط سجلت النفقات العامة قيمة 5010997 مليون دج ،كانت النسبة الأكبر فيها لنفقات التسيير ب69.6%، ويعود هذا الارتفاع إلى الأزمةالمزدوجةلانهيارأسعار النفط والأزمة الصحية لفيروس كورونا كوفيد 19 بعد شهر مارس 2020.

الحاصل من تحليل هيكل كل من الإيرادات والنفقات للميزانية العامة في الجزائر للفترة (2000-2020)، أن العجوزات المرتفعة في الميزانية العامة وخصوصا في السنوات الأخيرة قد كشفت عن هشاشة كبيرة في المالية العمومية. وإن نجمت هذه العجوزات بالدرجة الأولى عن انخفاض الإيرادات النفطية نتيجة تدهور أسعار النفط في الأسواق العالمية . لكنها تعكس على حد سواء ضعف الضريبة العاديةعلى حساب الجباية النفطية، بالنظر إلى المجال الكامن للتحصيل في هذا المجال، و الوزن الكبير، بل المفرط، للنفقات العمومية ضمن إجمالي النفقات الداخلية (بنك الجزائر، 2016، ص78).

وعليه يبقى التحدي القائم على الحكومة الجزائرية هو ضرورة إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، وضغط النفقات الجارية إلى أدنى حد ممكن واتباع سياسات ترشيديه، والبحث عن مصادر تمويلية بديلة للمشاريع والمخططات التنموية.

المحورالثاني: أساليب تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر للفترة (2000-2020)

اعتمدت الحكومة الجزائرية في تمويل عجز ميزانيتها العامة للفترة (2000-2020) على عدد من الأساليب التقليدية (والمقصود بالتقليدية ليس القدم وإنما الغير شرعية) والمتمثلة أساسا في: موجودات صندوق ضبط الإيرادات، القرض السندي، بالإضافة إلى آليةتمويلية ثالثة استثنائية والمتمثلة في الإصدار النقدي.

1.صندوق ضبط الايرادات

1.1.مفهوم صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر: هو صندوق يندرج ضمن الحسابات الخاصة للخزينة (حسابات التخصيص الخاص)،تم إنشاءه ضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000، حيث نصت المادة 10 من قانون رقم 2000-02 المؤرخ في 24 ربيع الأول 1421 الموافق ل 27 يونيو 2000 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000،العدد 37: "**يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقم 302-103 بعنوان صندوق ضبط الموارد**"، تديره الخزينة العموميةبشكل مستقل عن الميزانية العامة للدولة، أي أنه لا يخضع للسلطة التشريعية.(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2000، صفحة 07)

ووفقا للمادة 25 من الأمر 04-06 المؤرخ في 15 جويلية لسنة 2006 والخاصة بقانون المالية التكميلي 2006، فإن حساب هذا الصندوق يتكون من بابين: **باب الإيرادات** يقيد فيه فوائض القيم الناتجة عن مستوى تجاوز إيرادات الجباية البترولية لتقديرات قانون المالية، تسبيقات بنك الجزائر الموجهة لتسيير المديونية الخارجية بكيفية فعالة، كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بتسيير الصندوق.و**باب النفقات** يقيد فيه تمويل عجز الخزينة دون أن يقلّ رصيد الصندوق عن 740 مليار دج و تخفيض المديونية العمومية(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2006، صفحة 08). وتشيرنفسالمادة (25 من الأمر 04-06) إلى أن الوزير المكلف المالية هو الآمر بالصرف الرئيسي لهذا الحساب.

2.1. مساهمة صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الميزانية العامة للدولة: يعد صندوق ضبط الإيرادات أداة حماية للحفاظ على الميزانية العامة في وضعية توازن، وخصوصا أن الجزائر تستخدم العجز الموازني كأداة من أدوات السياسة المالية من أجل تحقيق أهدافها التنموية، ثم تقوم بعد ذلك بتغطية هذا العجز، وقد بدأت فعليا في استخدام موارد الصندوق في تمويل عجز الميزانية العامة للدولة ابتداء من سنة 2006 ،والجدول أدناه يوضح لنا ذلك:

الجدول رقم (01): مساهمة صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الميزانية العامة للدولة للفترة (2000-2019)مليون دج

السنوات	موارد الصندوق	قيمة عجز الميزانية	مساهمة الصندوق في تمويل العجز	نسب المساهمة%	رصيد الصندوق	أسعار النفط
2000	453237	-53198	-		232137	28.5
2001	356001	86709	-		171534	27.8
2002	198038	26038	-		27978	25.2
2003	467892	-164624	-		320892	29.0
2004	944391	-285372	-		721688	38.7
2005	2090524	-338045	-		1842686	56.4
2006	3640686	-611089	91530	14.98	2931045	65.7
2007	4669893	-1159519	531952	45.88	3215530	74.8

2008	5503690	-1288603	758180	58.84	4280073	99.9
2009	4680747	-970972	364282	37.52	4316465	62.6
2010	5634775	-1392296	791938	56.88	4842837	80.2
2011	7143157	-2363759	1761455	74.52	5381702	112.9
2012	7917011	-3254143	2283260	70.16	5633751	111.0
2013	7695982	-218816	2132471	100.17	5563511	109.5
2014	7373831	-3068021	2965672	96.66	4408159	100.2
2015	4960351	-3103789	2886505	92.99	2073846	53.1
2016	2172396	-2285913	1387938	60.72	784458	45.0
2017	784458	-1234745	784458	63.53	0	54.1
2018	437412	-1585102	131912	8.32	305500	71.3
2019	305500	-1138977	-	0	305500	64.9

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على تقارير بنك الجزائر وتقارير وزارة المالية للسنوات المعنية.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن تدخلات صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الميزانية بدأت مع بداية سنة 2006، حيث لم تلجأ الحكومة إلى اقتطاع أي مبلغ من موارد الصندوق من أجل تمويل العجز في السنوات الأولى من إنشائه، رغبة منها في استخدام موارده فقط في حال انخفضت أسعار النفط في الأسواق العالمية ونزولها تحت السعر المرجعي، و المقدر في تلك الفترة ب19 دولار للبرميل، واقتصر استخدام موارد الصندوق في تسديد التزامات الدين العمومي(برودي ، 2020، صفحة 484)، لكن ومع بداية سنة 2006شرعت الحكومة عن طريق قانون المالية التكميلي لنفس السنة في اقتطاع مبالغ من موارد الصندوق من أجل تمويل عجزها المالي،نظرا للارتفاع الكبير الذي عرفته أسعار النفط في الأسواق العالمية. بلغت قيمة أول اقتطاع 91530 مليون دج أي بنسبة تمويل للعجز قدرت ب14.98%، لتتزايد بعدها قيمة تدخلاته لتمويل العجز بتزايد قيمة العجز خلال السنوات، حتى بلغت أكبر قيمها سنة 2014 بقيمة 2965672 مليون دج أي بنسبة تمويل قدرت ب96.6%، لارتفاع قيمة عجز الميزانية إلى 3068021- مليون دج. ورغم الانخفاض الذي ظل يلازم رصيد الصندوق على إثر الأزمة المالية العالمية لمنتصف سنة 2014،إلا أنه واصل التدخل في تمويل العجز، ليشهر إفلاسه في ماي 2016 ويستنفذ رصيده تماما في سنة 2017، بسبب تراجع إيرادات الدولة النفطية جراء انخفاض أسعار النفط، وكذا إلغاء الحد الأدنى الاجباري لرصيد الصندوق المقدر ب740 مليار دينار لمواجهة الأزمة النفطية العالمية في قانون المالية لسنة 2017، ومع التحسن الطفيف الذي شهدته أسعار النفط سنة 2018 فقد سجل الصندوق إيرادات بقيمة 437412 مليون دج اقتطع منها 131912 مليون دج فقط أي بنسبة تمويل للعجز قدرت ب 8.32%، وهذا راجع إلى استحداث آليات جديدة اعتمدت عليها الحكومة في تمويل العجز.

3.1. تقييم أداء صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الميزانية العامة للدولة للفترة (2000-2019):يعتبر صندوق ضبط الإيرادات تجربة الجزائر الفتية في مجال الصناديق السيادية، استهدف بالدرجة الأولى إدارة فوائض العوائد النفطية عن تلك المقدرة لتغطية جانب مهم من ميزانية الدولة، حيث كان له الدور الفعال في تصحيح وضعية الميزانية العامة للدولة وتمويل عجزها للفترة (2000-2019) بطريقتين مختلفتين:ففي الفترة (2000-2005) اكتسى تدخل الصندوق طابعا غير مباشر، من خلال اقتصار استخدام موارد الصندوق في تسديد التزامات الدين العمومي، واستطاع الصندوق تخفيض هذا الأخير بنسبة 97.18%، مع الحفاظ على مستويات متدنية من التضخم.أما في الفترة (2006-2018) فقد اكتسى تدخل الصندوق طابعا مباشر، حيث شرعت الحكومة عن طريق قانون المالية التكميلي لسنة 2006 في اقتطاع مبالغ من موارد الصندوق من أجل تمويل عجزها المالي.

على الرغم من اعتبار صندوق ضبط الإيرادات أداة من أدوات السياسة المالية المهمة التي ساهمت بصورة فعالة في تمويل عجز الميزانية العامة في الفترة (2000-2019) بما نسبته 60.1%، إلا أنه أثبت فشله في مواصلة تدخلاته لتصحيح وضعية الميزانية بعد الأزمة النفطية لمنتصف سنة 2014، نتيجة اقتصار موارده على الإيرادات النفطية، الأمر الذي أدّى إلى استنزاف رصيده تماما سنة 2017، ووضع الحكومة الجزائرية أمام واقع البحث عن مصادر تمويلية أخرى تكون أكثر فاعلية في مواجهة الأزمة.

2. القرض السندي

1.2. مفهوم القرض السندي في الجزائر: أطلق وزير المالية السابق عبد الرحمان بن خالفة يوم 12 أبريل 2016 رسميا آلية القرض السندي أو ما يسمى القرض الوطني للنمو الاقتصادي،ووفقا لقرار نص **المادة الأولى** بالجريدة الرسمية الصادرة يوم **04 ماي سنة 2016العدد27** عرّف على أنه: سندات تصدر عن مؤسسة عمومية حكومية كجهة مقترضة، والمواطنين كمقرضين من جهة ثانية، من أجل الحصول على أموال للخزينة العمومية، في مقابل نسبة محددة قانونية لمدة خمس سنوات.

من خلال نص المادة أعلاه، يتضح أن الهدف الرئيسي من إطلاق هذه الآلية يتمثل في تمويل مختلف المشاريع الاقتصادية العمومية المسطرة في البرامج الحكومية والمهددة بالتجميد، بسبب عدم قدرة الخزينة العمومية على تغطية نفقاتها جراء الأزمة النفطية لسنة 2014 عن طريق المديونية الداخلية، خاصة وأن العجز المتوقع في الميزانية لسنة 2016 يقدر ب35 مليار دولار، في مقابل أن صندوق ضبط الإيرادات المكلف بتمويل هذا العجز قد أعلن إفلاسه في ماي 2016.(بن عبيد و قسوري ، 2017، صفحة 137).

2.2. حصيلة القرض السندي في الجزائر ومساهمته في تمويل عجز الميزانية العامة للدولة لسنة 2016: بدأ طرح السندات للاكتتاب العمومي من طرف الخزينة العمومية في 16 أفريل 2016،ووفق الشروط المنصوص عليها في القرار الوزاري رقم 21 المؤرخ في 28 مارس 2016، والجدول أدناه يوضح حصيلة الاكتتاب في هذه السندات ونسبة مساهمتها في تمويل عجز الميزانية العامة للدولة:

الجدول رقم (02): مساهمة آلية القرض السندي في تمويل عجز الميزانية العامة للدولة في الجزائر سنة 2016

السنة	قيمة القرض السندي	قيمة العجز	قيمة تمويل العجز	نسبة التمويل%
2016	568	2285.913	557.828	24.4

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على:(بوفنغور ، 2021، صفحة 203)

يتضح من خلال الجدول أعلاه أنه قد تم تحصيل ما قيمته 568 مليار دج نتيجة الاكتتاب في سندات القرض السندي الذي أنقضت آجاله مع أكتوبر 2016، وقد تم توجيه ما قيمته 575.828 مليار دج لتمويل عجز الميزانية العامة للدولة، أي بما نسبته 24.4%منإجمالي العجز، لتشرع بعد ذلك في سنة 2017 الخزينة العمومية في تسديد الدين العمومي لهذه السندات.

3.2. تقييم أداء القرض السندي في تمويل عجز الميزانية العامة لسنة 2016: تعتبر قضية طرح سندات القرض الوطني للنمو الاقتصادي في أفريل 2016 حلا ظرفيا مؤقتا للحكومة، في محاولة لتغطية عجزها القياسي الذي خلفه تراجع أسعار النفط دون اللجوء إلى الاقتراض من الخارج، وعلى الرغم من قدرة عملية الاستدانة على تحصيل ما قيمته 568 مليار دينار خلال الفترة الممتدة من 17 أفريل إلى 17 أكتوبر، وتمويل ما نسبته 24.4% من إجمالي العجز لسنة 2016،إلا أن هذا القرض فشل في تحقيق الهدف المنشود في تعبئة الموارد المالية المرجوة، بعد رهان الحكومة على جمع 25 مليار دولار بفضل هذه العملية. وترجع أسباب فشل هذه الآلية إلى عدد من العوائق والعراقيل التي صادفت تطبيقه والتي تتمثل أساسا في:انعدام الثقة بين المواطنين والحكومة، خصوصا وأن هذه الأخيرة صرحت بأن هذا القرض السندي موجه لتمويل المشاريع الاقتصادية العمومية بدون تحديدها بدقة؛إقصاء البنوك الإسلامية

والإصرار على القرض السندي المحرم في ظل غياب الثقافة الاستثمارية الربوية لدى الأشخاص الطبيعيين والمعنويين؛ ارتفاع معدل التضخم إلى 4.5%في حين سعر الفائدة يقدر ب5 % وبالتالي لا يوجد أي فرد يقبل الاستثمار في سند عائده 0.5% فلن تكون هناك أي جدوى منه؛ بالإضافة إلى تراجع قيمة الدينار والاستقرار الذي شهدته عديد المؤشرات الاقتصادية.(بن عبيد و قسوري ، 2017، صفحة 138)

3. التمويل الغير تقليدي (الإصدار النقدي)

1.3. مفهوم التمويل غير التقليدي في الجزائر:هو تمويل مباشر للخزينة العمومية من طرف بنك الجزائر بغية تغطية العجز في الميزانية العامة بالخصوص، وإنعاش الاقتصاد الوطني الذي تأثر بفعل تراجع الإيرادات النفطية. و في سياق مسعى الحكومة الجزائرية الاعتماد عليه كآلية مالية حديثة، اعتمدت قرارا صادق عليه مجلس الوزراء لتعديل قانون القرض والنقد 90-10 بموجب القانون 17-10 الصادر في 17 أكتوبر2017 في الجريدة الرسمية رقم 57 بتاريخ 12 أكتوبر 2017 ، وقد مس التعديل **المادة 45 مكرر** من قانون النقد والقرض والذي وصف هذه العملية كالتالي(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2017، صفحة 04): يقوم بنك الجزائر ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ، بشكل استثنائي ولمدة خمس سنوات، بشراء مباشرة عن الخزينة السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة من أجل المساهمة على وجه الخصوص في: تغطية احتياجات تمويل الخزينة؛ تمويل الدين العمومي الداخلي؛ تمويل الصندوق الوطني للاستثمار. تنفّذ هذه الآلية المرافقة برنامج الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والميزانية، والتي ينبغي أن تقضي في نهاية الفترة المذكورة أعلاه كأقصى تقدير إلى: توازنات خزينة الدولة؛ توازن ميزان المدفوعات.

2.3.حصيلة التمويل الغير تقليدي في الجزائر ومساهمته في تمويل عجز الميزانية للفترة (2017-2019):تطبيقا لأحكام المادة 45 مكرر، قام بنك الجزائر بالتعدي على القاعدة التي تنص على أن بنك الجزائر لا يستطيع إقراض الخزينة العمومية إلا في حدود 10 %من الإيرادات العادية المثبتة في السنة المالية الماضية، وفي آجال لا تتجاوز 241يوم، ونتيجة لذلك قام بضخ مبلغ قدر ب 6556.2 مليار دج في الاقتصاد الجزائري على مدى ثلاث سنوات ابتداء من أكتوبر 2017، وإلى غاية نوفمبر 2019، استفادت الخزينة العمومية من 2470 مليار دج لتمويل عجز الميزانية العامة. والجدول أدناه يوضح ذلك:

الجدول رقم (03): حصيلة التمويل الغير تقليدي ومساهمته في تمويل عجز الميزانية في الجزائر للفترة (2017-2019)

السنوات	2017	2018	2019
سندات مالية صادرة أو مضمونة من طرف الدولة (مليار دج)	2185	3371.2	1000
معدل نمو السندات الصادرة من طرف الدولة (%)	-	54.28	-70.34
المبلغ الموجه لمواجهة عجز الميزانية العامة للدولة(مليار دج)	570	1245	655
رصيد الميزانية العامة للدولة (مليار دج)	-1234.745	-1342.601	-1138.977
نسبة التمويل (%)	46.16	92.7	57.5

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على (بنك الجزائر، 2019) و (بنك الجزائر، 2018)

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه أن بنك الجزائر قام بطبع ما قيمته 2185 مليار دينار سنة 2017 ووجه ما قيمته 570 مليار دينار لتمويل 46.4% من قيمة العجز، أما سنة 2018 نلاحظ أن حجم الإصدار ارتفعإلى 3371.2 مليار منها 1245 لتمويل العجز بسبب ارتفاع قيمة العجز إلى 1342.601- مليار. سنة 2019 شهدت الحصيلة انخفاضا إلى 1000مليار وينخفض

معها المبلغ الموجه لتمويل العجز إلى 655 مليار أي بنسبة تمويل 57.5 % من رصيد الميزانية. ومنه يمكن القول أن التمويلات الداخلية الغير التقليدية الممنوحة من طرف بنك الجزائر للخزينة العمومية لتمويل عجز الميزانية العامة تمثل أكبر نسبة من إجمالي التمويل الغير تقليدي حيث قدرت ب 38%.

3.3. تقييم أداء التمويل الغير تقليدي في تمويل عجز الميزانية العامة للدولة للفترة (2017-2019):ما يجب الإشارة إليه هنا أن تبني آلية التمويل غير التقليديفي الجزائر كان قسرا وليس خيارا، لجأت إليه الحكومة لتمويل عجز ميزانيتها وإنعاش الاقتصاد في موقف صعب انعدمت فيه كل الحلول، و ذلك في ظل استبعاد الاستدانة الخارجية وما يتبعها من فوائد الاقتراض.وقد ساهمت التمويلات الداخلية الغير التقليدية بدرجة كبيرة في تمويل عجز الميزانية العامة للدولة للفترة (2017-2019)،بإجمالي تحويلات ممنوحة من بنك الجزائر للخزينة العمومية قدرت ب 2470 مليار دينار، واعتبرت هذه الآلية المصدر الرئيسي لتمويل الميزانية العامة للدولة لنفس الفترة، حيث ساعدت هذه التقنية التمويلية الميزانية العامة على تحسين وضعها والتعافي من عجزها على المدى المتوسط، لكن لا يمكن القول أنهافعالة على المدى الطويل، بالنظر للآثار الوخيمة التي أفرزتها على الاقتصاد الجزائري لضعف هيكلتهوعدم قدرته على تحمل مثل هذه الآليات التمويلية الحديثة، ومن بين آثارها ارتفاع فيمعدلات التضخم والبطالة، انخفاض قيمة العملة الوطنية، انخفاض معدلات النمو، فائض في السيولة، وصولا إلى الأزمة السياسية التي عاشتها الجزائر خلال سنة 2021.

المحور الثالث: تجربة السودان في تمويل عجز الميزانية العامة للدولة باستخدام أساليب التمويلالشرعية .

نظرا لانتهاج السودان النظام المصرفي المتأسلم بالكامل منذ ثمانينات القرن الماضي، والذي يقضي بعدم التعامل بالفائدة لجميع المؤسسات المالية والمصرفية، كان لابد على البنك المركزي السوداني استخدام أساليب بديلة لتمويل عجز الميزانية العامة للدولة تتمتع بكفاءة وفعالية عالية، والأهم من هذا أن تتوافق و أحكام الشريعة الإسلامية. وقد وجد ضالته في الصكوك الإسلامية، حيث استطاعت الحكومة السودانية من خلالها استقطاب الموارد الحقيقية من الجمهور بدل منالجوء للاقتراض من القطاع المصرفي، بالإضافة إلى اعترافه بمؤسسة الزكاة كأداة مالية و اقتصادية تساهم إلى حد كبير فيالحد من عجز الميزانية العامة،من خلال التخفيف من أعبائها الاجتماعية.

1.طبيعة عجز الميزانية العامة للسودان للفترة (2010-2020):

تعرض الاقتصاد السوداني للعديد من التغيرات الاقتصادية والسياسية خلال الفترة (2010-2020)، كان سببها انفصال الجنوب عام 2011، والذي نتج عنها فقدان الكثير من الموارد المالية والمادية، الأمر الذي انعكس سلبا على الأداء المالي للحكومة خلال هذه الفترة. والجدول أدناه يوضح ذلك:

الجدول رقم (04):تطور أهم مؤشرات أداء الميزانية العامة للدولة في السودان للفترة (2010-2020)مليار جنيه

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الايرادات	20.7	22.7	22.1	34.3	51.2	55.4	57.8	77.0	124.9	164.8	264.5
المصروفات	28.2	32.1	29.8	40.7	55.6	60.8	68.7	91.9	162.7	211.0	462.7
العجز	7.5	9.4	7.6	6.4	4.4	6.6	10.9	14.3	37.8	63.8	198.2

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على تقارير بنك السودان المركزي للسنوات المعنية.

يتضح من خلال الجدول أعلاه التزايد المستمر في إجمالي المصروفات العامة في السودان،حيثانتقلت من 28.2 مليار جنيه في بداية الفترة إلى 462.7 مليار جنيه سنة 2020، أي تضاعفت أكثر من 16مرةخلال فترة الدراسة، ويعزى السبب إلى انفصال

السودان عام 2011 وما ترتب عن هذا الحدث من ضرورة التوسع في الإنفاق،وخصوصا في المصروفات الجارية للإيفاء بمتطلبات هذه الفترة ك:الالتزامات الأمنية المستجدة في بعض مناطق البلاد، الإيفاء بمتطلبات اتفاقيات السلام الموقعة، تطبيق قرار المنحة الشهرية للعاملين بالدولة، دعم السلع الاستراتيجية بإضافة بند السلع الاستراتيجية كبند جديد في الميزانية العامة، والارتفاع في حجم التعويضات الممنوحة للعمال، بالإضافة إلى التوسع في الدعم الاجتماعي.جانب الإيرادات هو الآخر عرف تزايدا مستمرا منذ بداية الفترة، حيثانتقل من 20.7 مليار جنيه سنة 2010 إلى 264.5 مليار جنيه سنة 2020،أي تضاعفت بمعدل يقارب 13مرة على الرغم من خروج جزء من مساهمة الإيرادات البترولية من الإيرادات العامة، لتركزها في منطقة الجنوب بعد الانفصال، وقد كان المصدر الرئيسي للزيادة في إجمالي الإيرادات متمثل الإيرادات الضريبية بنسبة قدرت ب6.8% للناتج الإجمالي كمتوسط للفترة، ويعزى السبب إلى الزيادة في بندي الضرائب على السلع والخدمات، والضرائب على التجارة والمعاملات الدولية الناتجة عن تنفيذ الحكومة للحزمة الثانية للإجراءات الترشيدية في عام 2013، بالإضافة إلى استمرار تنظيم حملات لمكافحة التهرب الضريبي والجمركي، و تنفيذ مشروع التحصيل الإلكتروني. وعلى الرغم من هذا التزايد المطرد للإيرادات إلا أنه لم يستطع تغطية التزايد في المصروفات، الأمر الذي أدى بالميزانية العامة إلى تسجيل عجز مستمر منذ بداية الفترة وإلى غاية 2020، كان أكبره سنة 2020بواقع 198.2 مليار جنيه، وأدناه سنة 2014 بواقع 4.42 مليار جنيه،هذا العجز الذي حاولت الحكومة السودانية معالجته من خلال إصدار صكوك إسلامية وطبع النقود، بالإضافة إلى الاعتماد على مؤسسة الزكاة في تخفيف الأعباء العامة.

2. دور الصكوك الإسلامية الحكومية في تمويل عجز الميزانية العامة للدولة في السودان

تعتبر الصكوك الإسلامية الحكومية الصكوك الإسلامية من أهم منتجات الصناعة المالية الإسلامية التي تلعب دورا بارزا في تمويل عجز الميزانية العامة، من خلال تعبئة الموارد وتمويل المشاريع الاستثمارية التي تشكل عبئا ماليا كبيرا بالنسبة للدولة.

1.2. مفهوم الصكوك الإسلامية وأهميتها الاقتصادية:عرفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية **الصكوك الإسلامية** على أنها:" شهادات متساوية القيمة تمثل حصصا غير مقسمة في ملكية الأصول الملموسة والمنفعة والخدمات، أو (في ملكية) أصول مشاريع معينة أو نشاط استثماري خاص، يعتمد إصدارها على عقد من العقود الشرعية، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيماأصدرت من أجله(Abrorov, 2020, p. 776). وتنقسم الصكوك الإسلامية من حيث جهة الإصدار إلى:

– **صكوك حكومية:** وهي تلك الصكوك التي تصدرها الحكومة أو الهيئات العامة أو غيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة، وتصدر على أصول مملوكة للدولة (المرافق العمومية)، وهي أداة مالية تستخدمها الحكومة كبديل للسندات أو أذونات الخزينة ذلك أن أذونات الخزينة تتعامل بالربا، من أجل تعبئة الموارد وتغطية العجز في الميزانية العامة، وتمويل المشاريع خاصة ما يتعلق بالبنية التحتية(البدري، 2018، صفحة 258).

– **صكوك الشركات** وهي الصكوك التي تصدرها شركات خاصة لتوفير موارد مالية لتمويل الأصول الثابتة وغيرها من الاحتياجات المالية. ومن حيث الغرض من إصدارها تنقسم الصكوك الإسلامية إلى عدة أنواع كما هو موضح في الجدول أدناه:

الجدول رقم (05): أنواع الصكوك الإسلامية من حيث الغرض من إصدارها

صكوك المشاركة	هي وثائق متساوية القيمة، يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في إنشاء مشروع أو تطوير مشروع قائم، أو تمويل نشاط، ويصبح المشروع أوموجودات النشاط ملكا لحملة الصكوك في حدود حصصهم، وتدار الصكوك بتعيين أحدالشركاء أو غيرهم لإدارتهم.
صكوك المضاربة	هي وثائق متساوية القيمة تمثل مشروعات أو أنشطة تدار علىأساس المضاربة الشرعية.
صكوك الاجارة	هي وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا مشتركة في ممتلكات أو مناقع أو خدمات للأعيان في مشروع استثماري مربح، لغرض تحويل هذه الأصول والمزايا المتعلقة بعقد الاجارة إلى أوراق مالية ذات صكوك قابلة للتداول في الأسواق الثانوية .
صكوك الاستصناع	هي وثائق متساوية القيمةيتمإصدارهالاستخدام حصيلة الاكتتابفي تصنيع سلعة، ويصبح المصنوع مملوكا لحملة الصكوك
صكوك المزارعة	هي صكوك متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب في تمويل مشروع على أساس المزارعة ، ويصبح لحملة الصكوك حصة في المحصول وفق ما حدده العقد.

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على :(Toualbia, Behloul , & Aoutef, 2020, p. 549)

تكتسي الصكوك الإسلامية **أهمية اقتصادية** كبيرة باعتبارها أداة تسهل عملية جمعالأموال وتوجيههانحو تمويل المشاريعالاستثمارية و الأنشطةالاقتصادية، و ذلك من خلال تعبئةمواردها من المستثمرين، حيث أن تنوع إصداراتها من حيث آجالهايجعلها قادرة على حشد المدخرات من مختلف الفئات، فضلا عن تميزها بتنوع صيغ إصدارها وقيمتها المالية وتنوع أغراضها وكذا تنوعها من حيث طريقة الحصول على العائد، و من حيث سيولتها المستمدة منإمكانية تداولهافي السوق الثانوي من عدمه،بالإضافةإلى أن الصكوك الإسلامية تتمتع بعدم تعرضها لمخاطر سعر الفائدة لأنها لا تتعامل بها، ولا تتعرض لمخاطر التضخم بل تتأثر به إيجابيا، لأن هذه الصكوك تمثل أصول حقيقية في شكل أعيان وخدمات ترتفع أسعارها بارتفاع المستوى العام للأسعار، مما يؤدي إلى ارتفاع عائدات الصكوك الممثلة لتلك الأصول(بن فلامي و أوكيل ، 2022، صفحة 72).

2.2.الصكوك الإسلامية في السودان ومساهمتها في تمويل عجز الميزانية العامة: تعد تجربة السودان في إصدار الصكوك الإسلامية تجربة رائدةومميزة خاصة في مجال صناعة الصكوك الحكومية، والتي كانت من بين أهم أهدافها تعبئة الموارد المالية لتمويل عجز الميزانية العامة، وتمويل الأصول والمشاريع الحكومية التنموية، ففي عام 1995 أصدرت الحكومةالسودانية قانون صكوك التمويل، وكانت أول خطوة في إيجاد بدائل تمويلية للسندات الربوية التي كانت تستخدم لسد عجز الميزانية العامة. وتتمثل الصكوك الحكومية والشهادات المصدرة من طرف الحكومة السودانية التي تساهم في تمويل عجزها فيما يلي:

- **صكوك المشاركة الحكومية (شهامة):** وهي عبارة عن شهادات تقوم على أساس صيغة المشاركةفي الربح والخسارة تصدرها وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي منذ العام 1999منيابة عن حكومة السودان، ويتم تسويقها عبر شركة السودان للخدمات المالية المحدودة وشركات الوكالة المعتمدة، وهيشهادات بفترة استحقاق قصيرة الأجل مدتها سنة قابلة للتجديد، وتبلغ القيمة الإسمية للورقة 500 جنيه وتوزع أرباحها سنويا وهي قابلة للتداول بين الجمهور والبنوك والمؤسسات. (بنك السودان المركزي، 2020، صفحة 75)
- **صكوك الاستثمار الحكومية (صرح):** بدأ العمل بإصدار هذه الصكوك في العام 2003 بناء على صيغة المضاربة بواسطة شركة السودان للخدمات المالية، ويتم إدارتها وتسويقها في السوق الأولية عبر شركات الوساطة المالية المعتمدة، وتستخدم إيرادات هذه الصكوك في تمويل مشروعات البنى التحتية، قطاعات الصحة والتعليم والمياه في ولايات السودان المختلفة، ويتراوح أجل هذه

الشهادات بين سنتين إلى 6 سنوات.(بنك السودان المركزي، 2019، صفحة 79). وتهدف هذه الصكوك إلى استقطاب المدخرات القومية وتشجيع الاستثمار وتوفير أداة للبنك المركزي لإدارة السيولة على مستوى الاقتصاد الكلي وسد عجز الميزانية من موارد حقيقية (تمكين وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي من الاستدانة من موارد مالية حقيقية غير تضخمية مما يقلل من اعتمادها على الاستدانة من بنك السودان المركزي). وفيما يلي مساهمتها في تمويل عجز الميزانية العامة للدولة في السودان للفترة (2010-2020):

الجدول رقم (06): مساهمة الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الميزانية العامة للسودان في الفترة (2010-2020)مليار جنيه

البند	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
قيمة العجز	7.58	9.42	7.65	6.45	4.42	6.69	10.91	14.31	37.84	63.83	198.2
قيمة تمويل صكوك شهامة	2.02	1.68	1.88	738.7	1.61	2.61	2.10	3.27	3.0	(118)	3.95
النسبة %	26.6	17.9	24.6	11	36	37.4	19	23	8	0.19	2.0
قيمة تمويل صكوك صرح	1.66	521.5	501.2	495.7	173.1	(50.3)	(206)	(163)	203	1.57	(212)
النسبة %	21.9	5.5	6.5	8	4	0.72	2	1	0.5	2.4	0.11

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على تقارير السنوية للبنك المركزي السوداني للسنوات المعنية

يتضح من الجدول أعلاه أن الحكومة السودانية اعتمدت في تمويل عجزها على الصكوك الإسلامية كإحدى مصادر التمويل الداخلي للاستدانة المؤقتة، حيث نلاحظ أن شهادات المشاركة الحكومية شهامة ساهمت في تمويل عجز الميزانية العامة للدولة في السودان في المتوسط خلال الفترة (2010-2020) بنسبة 18.6 %، كانت أكبر نسبة مساهمة سنة 2015 بواقع 37.4 %(ثلث قيمة العجز)وأقلها سنة 2019 بواقع 0.19%. في حين بلغت نسبة مساهمة صكوك الاستثمار الحكومي صرحفي تمويل عجز الميزانية العامة للدولة في السودان في المتوسط خلال الفترة (2010-2020) 4.7% ، كان أكبرها سنة 2010 بواقع 21.9%. وأقلها سنة 2020 بواقع 0.11%.

3.دور الزكاة في تمويل عجز الميزانية العامة للسودان:

إن التطبيق الصحيح للزكاة من شأنه أن يرفع عن كاهل ميزانية الدولة عبئا كبيرا يصرف في المعونات والمشروعات الاجتماعية، مما يخفف من الضغط على الميزانية العامة، ويقلل من عجزها إن وجد. فضلا عن ما يفعله من تأثير على التضامن، والتأخي، والتراحم في المجتمع.

1.3. مفهوم الزكاة وأهميتها الاقتصادية: الزكاة أحد أركان الإسلام الخمس ومبانيه العظام التي لا يقوم إلا عليها ولا يستقيم إلا بها، وهي فريضة إسلامية شرعت لتنقية وتطهير ثروة الفرد القادر في سبيل التقرب من الله عز وجل والفوز بمرضاته. عرفها الشرع على أنها "حق واجب في مال مخصوص لطائفة مخصوصة في وقت مخصوص(عثمان ، 2012، صفحة 154) "، في حين عرفها مجموعة من العلماء الاقتصاديين المختصين على أنها "مؤسسة اقتصادية اجتماعية، أنشأها الإسلام قبل خمسة عشر قرنا بهدف توفير الهدوء الداخلي للمجتمع"(المجمع الملكي لبحوث الحضارة الاسلامية, ، 1994، صفحة 25).و لم يترك الله عز وجل تحديد الأصناف المستحقةللزكاة للاجتهادات الشخصية، بل بينها في الآية الكريمة"**إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْعَٰمِلِينَ عَلَيْهَا وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَٱلْغَٰرِمِينَ وَفِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ" [سورة التوبة، الآية 60].**

تكتسي الزكاة أهمية اقتصادية كبيرة حيث تعتبر أداة لتحفيز الاستثمار ومحاربة الاكتناز من خلال التشجيع على خوض غمار الاستثمار النافع لا عن طريق الفائدة الربوية، من منطلق أن الزكاة تدفع من نماء المال وليس من أصله، حيث يسعى صاحب المال في

المجتمع المسلم إلى استثمار ماله و تنميته خوفا من أن تبتلعه الزكاة (عبد القادر و عبدلي ، 2015، صفحة 235).كما تتميز الزكاة بأثرها الإيجابي على الاستهلاكمن منطلق أن الميل الحدي للاستهلاك لمستحقي الزكاة أعلى من الميل الحدي لدافعيها، فإن مصارف الزكاة بصفة عامة تؤدي إلى زيادة الإنفاق الكلي على استهلاك السلع والخدمات، (لعمارة و نصبة ، 2006، صفحة 11). بالإضافة إلى قدرتها على كبح جماح التضخم في حال زيادة الطلب عن العرض من خلال التحفيز على الادخار الموجه للاستثمار (Antonio, mahbubi, & jabel, 2021, pp. 81-82).كما تعمل الزكاة على تخفيف الضغط على الميزانية العامة للدولة من خلال تحملها لعبء كبير فيما يتعلق بالنفقات الاجتماعية، حيث تتولى الزكاة التكفل بكثير من النفقات الاجتماعية والخدماتية التي تتولى الدولة الإنفاق عليها(ديليمي، 2018، صفحة 10).

2.3.الزكاة في السودان ومساهمتها في تمويل عجز الميزانية العامة للدولة:تعد التجربة السودانية في مجال الزكاة نموذجا مهما في المنطقة العربية والإسلامية يستحق النظر له بعمق، ليتسنى فهم كيف يمكن أن تكون الزكاة قطاعا اقتصاديا بحذ ذاته يساهم في تمويل الأعباء الاجتماعية بما يحد من عجز الميزانية العامة للدولة.

بدأ تقنين تطبيق الزكاة في السودان في العصر الحديث، وذلك بإصدار العديد من القوانين في الفترة الممتدة من (1980-2001)، وكانت البداية مع إصدار قانون صندوق الزكاة والذي كان يعالج عمل الزكاة بصفتها الطوعية، ثم تلا هذا القانون إنشاء قانون الزكاة والضرائب عام 1984 لجعل دفع الزكاة إلزاميا، وتم وضعها تحت سلطة واحدة مع الضرائب، ثم في عام 1986 صدر قانون جديد بإنشاء ديوان مستقل بالزكاة متمثل في ديوان الزكاة السوداني الحالي، وأخيرا أصبح قانون الزكاة المصدر عام 2001 الوثيقة التوجيهية الرئيسية للزكاة(Bilo, Machado, & Bacil, 2020, p. 33) . هذا التنوع والتعدد في قوانين وتشريعات الزكاة أدّى إلى تطور عمل الزكاة ليصبح له أهداف واضحة واستراتيجية، تبنى على أسس علمية وعملية بمشاركة أهل خبرة وكفاءة وخطط وبرامج واسعة وجهات إشرافيه لتنفيذها(بابكر ، 2017، صفحة 81)، الأمر الذي انعكس على تطور حصيلة الزكاة، حيث بلغ متوسط النمو السنوي لهذا المورد في السودان للفترة (2010-2019) حوالي 44.4%، وبنسب أداء تجاوزت المخطط لأغلب السنوات، والجدول أدناه يوضح ذلك:

الجدول رقم (07): تطور حصيلة الزكاة في السودان للفترة (2010-2020) مليون جنيه

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الحصيلة	479.7	592.6	807.8	1199	1555	2100	2574	3.971	7300	12170	Na

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على التقارير السنوية لديوان الزكاة السوداني للسنوات المعنية

يتضح من خلال الجدول أعلاه ارتفاع الحصيلة السنوية للزكاة في السودان من 479.7 مليون جنيه في عام 2010 إلى 12170 مليون جنيه في عام 2019 ،أي تضاعفت بحوالي 25مرة في هذه الفترة، بمتوسط معدل نمو قدر 44.2 % ،وبنسب أداء فاقت المخطط لجميع السنوات.يعزى هذا الارتفاع في الحصيلة السنوية للزكاة للفترة المدروسة إلى تطور المؤسسة الزكوية في السودان تنظيميا و إداريا، الأمر الذي سهل عملية الجباية و ضبطها.

تعتبر الزكاة في السودان أحد أهم آليات الضمان الاجتماعيإلى جانب الصندوق الوطني للمعاشات والتأمينات الاجتماعية والصندوق القومي للتأمين الصحي،التي تلعب دور هام وكبير فيفي التخفيف من عبء الميزانية العامة للدولة، من خلال استوعابها لوجوه إنفاق كثيرة لإشباع حاجات عامة عديدة، حيث بقيامها بتغطية بعض أوجه النفقات ذات الطابع الاجتماعي لبعض فئات

المجتمع الفقيرة والمحرومة، ستحرر مبالغ مالية ترصد لنفس الغرض في الميزانية العامة للدولة من هذا الصرف، ويتم توجيهها لتغطية نفقات أخرى، الأمر الذي من شأنه تخفيف العبء عن كاهل الميزانية العامة. والجدول أدناه يوضح قيم ونسب مساهمة الزكاة في تكوين موارد الضمان الاجتماعي في السودان:

الجدول رقم (08): تطور مساهمة الزكاة في تكوين موارد الضمان الاجتماعي في السودان للفترة (2010-2020)

السنوات	موارد الضمان الاجتماعي (مليار جنيه)	مساهمة الزكاة (مليار جنيه)	نسبة مساهمة الزكاة في تكوين موارد الضمان الاجتماعي%
2013	4.395	1.999	45.4
2014	5.683	1.555	27.3
2015	6.638	2.100	31.6
2016	8.284	2.574	31.0
2017	11.885	3.971	33.4
2018	15.996	7.228	45.1
2019	Na	12.170	Na

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على تقارير العرض الاقتصادي لوزارة المالية للسودان للسنوات المعنية

يتضح من الجدول أعلاه أن الزكاة في السودان هي المكون الرئيسي لموارد الضمان الاجتماعي بمتوسط مساهمة قدر ب35.6 % للفترة (2013-2019)، وهي بذلك تعتبر الآلية التي تعتمد عليها الدولة في ملء الفراغ الذي نتج عن عجزها وتقصيرها في تلبية احتياجات الفئات الفقيرة والمحرومة بسبب قلة الموارد وزيادة المتطلبات، الأمر الذي ساهم في التخفيف من عجزها بمقدار المساهمة المعتبرة التي تقدمها الزكاة لتغطية الأعباء الاجتماعية دوريا.

الحاصل من استعراض تجربة السودان في الاعتماد على أساليب التمويل الشرعية كالصكوك الإسلامية الحكومية والزكاة في تمويل عجز ميزانيته، أنها تجربة جادة، وفريدة لا يمكن إنكارها، كونها دامت لأكثر من عقد من الزمن، وساهمت في تغطية نسبة كبيرة من عجز الميزانية العامة للدولة، فضلا عن مساهمتها في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.وبالتالييمكن اعتبارهانموذجا مهما في المنطقة العربية والإسلامية يستحق النظر لها بعمق والاحتذاء بتفاصيلها.

المحور الرابع: نموذج مقترح لتمويل عجز الميزانية العامة للدولة في الجزائر باستخدام الأساليب الشرعية على ضوء التجربة السودانية

بعد دراستنا لتجربة السودان في استخدام البديل الشرعي (الصكوك الإسلامية والزكاة) في تمويل عجز ميزانيته العامة،ارتأينا محاولة إسقاط التجربة على الاقتصاد الجزائري، وذلك للتعرف على ما سيقدمه هذاالبديل في حال اعتماده كأداة تمويلية من قبل الحكومة، خصوصا بعدإبرازنالمحدوديةالأساليبالتقليديةفي تمويل العجز الموازني الذي تعاني منه الجزائر.

1.مبررات اقتراح لجوء الجزائر للبديل الشرعي من أجل تمويل عجز الميزانية العامة:فرضت الوضعية المالية الصعبة التي تعيشها الميزانية العامة للدولة في الجزائر في ظل تنامي العجز وشح الموارد، بعد الأزمة المالية لمنتصف سنة 2014 و الأزمة الصحية العالمية كوفيد 19،على الحكومة التفكير بجدية في استحداثأساليب تمويلية حديثة ذات موارد حقيقية دائمة ومستدامة ومستمرة كبديل عن الأساليب السابقة، التي اعتبرت أساليب إقراض أكثر منها أساليب تمويل، أثبتت محدوديتها في احتواء العجزبدليل الأثار السلبية التي أفرزتها، فمنها من كان السبب في تفاقم معضلة المديونية وزيادة عبء خدمتها على الميزانية العامة، ومنها من كان السبب في إحداث الكثير من الضغوط التضخمية.من هنا توجهت أنظارنا للبديل الشرعي كحلستكون بكل تأكيد نتائجه السلبية أقل بكثير من نتائج

الأساليب السابقة،من منطلق أنه يمكن أن يساهم بشكل فعال في تمويل عجز الميزانية العامة لتميز أساليبه بتركيزها على التمويل بالموارد والطاقات البشرية، والتلاحم القوي بين التمويل الفردي والتمويل الجماعي، والجمع بين الاختيار والإلزام، وبين التعميم والتخصيص في فرائضه المالية، على عكس أساليب التمويل التقليدية الربوية القائمة على الاستغلال(محمد حسين ، 2019، صفحة 102).

2.إمكانية استخدام الصكوك الحكومية في تمويل عجز الميزانية العامة للدولة في الجزائر:

يرى جل خبراء المالية الجزائريون أن اللجوء إلى الصكوك الإسلامية الحكومية لتعبئة المدخرات وتمويل المشاريع العمومية،يمكن أن يكون من البدائل التمويلية الهامة للاقتصاد الجزائري، من أجل تمويل عجز الميزانية العامة كما هو الحال في السودان، وهذا من خلال ما تقدمه من مزايا فريدة تختلف في جوهرها عن أساليب التمويل التقليدية التي تقوم على أساس الدين (الفائدة الربوية).

1.2. إضافةالصكوك الإسلامية للميزانية العامة للدولة: يمكن للحكومة الجزائرية من خلال تطبيق صناعة الصكوك الإسلامية أن تستفيد من المزايا التي يمكن أن توفرها من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني ومن ثم سد عجز الميزانية العامة، وهذا يكون من خلال:(بن خالدي، دوش، و ناوي ، 2019، صفحة 93) :

- القدرة على جذب الموارد اللازمة لتغطية احتياجات الخزينة العمومية من الأموال، وذلك لاستطاعت الصكوك الحكومية تجميع الأموال اللازمة بالمبالغ المطلوبة والمدة المرغوب فيها، وهي بذلك تطرح نفسها كبديل متاح للحكومة الجزائرية ينوب عن مداخيل النفط التي تتميز بالتذبذب؛
- القدرة على اجتذاب رؤوس الأموال الضخمة وذلك راجع لطبيعة الصكوك الحكومية التي تتميز بانخفاض المخاطر نتيجة ضمان الدولة لها، وبذلك يمكن استخدام حصيلة الاكتتاب في الصكوك الصادرة عن بنك الجزائر في تمويل مشاريع البنى التحتية التي تخصص لها مبالغ ضحمة من الخزينة العمومية؛
- القدرة على حشد مليارات الدولارات النائمة في السوق الموازي أو التي يتم تداولها خارج الدائرة الرسمية، والتي فشلت الحكومة الجزائرية في استقطابها رغم الجهود المبذولة، بسبب رفض الجمهور التعامل بالربا أخدا وعطاء لتعارضها مع مبادئ شريعته الإسلامية، حيث يمكن للدولة إصدار صكوك حكومية شرعية خالية من شبهة الربا، تستطيع من خلالها توفير قنوات جديدة تتوافق مع قناعات الجمهور السائدة في المجتمع من جهة، وضخ الأموال المعطلة (خارج الدائرة الاقتصادية) في الاقتصاد الرسمي واستخدامها في برامج التنمية من جهة أخرى.

بالنظر إلى حالة الجزائر وطبيعة عجز ميزانيتها العامة،تعتبر الصكوك الحكومية القائمة على أساس الملكية الحل المالي الأنسب لتمويل العجز، وذلك راجع إلى انفراد الحكومة بالقرار الإداري مع إحداث نوع من الخوصصة في الملكية، بالإضافة إلى أن هذا النوع من الصكوك قابلة للتداول وبالتالي أسعارها تتحدد وفق قوى العرض والطلب في السوق، ولا تحمل الأجيال القادمة أعباء المنافع التي يحصل عليها الجيل الحالي(حلاسي و عميري، 2017، صفحة 198).ووفق هذا النوع من الصكوك يمكن للجزائر إصدار صكوك قائمة على **المشاركة** من اجل تمويل مشاريع ذات ربح أو عائد معتبر عوضا عن إصدار سندات الخزينة، وهذا بإعطاءأفراد الشعب حق المشاركة في سد الاحتياجات التمويلية اللازمة لدعم الميزانية العامة،كأن تصدر صكوك تمثل أجزاء متساوية القيمة من أجل تمويل مشاريع ضخمة ومن ثم استخدام حصيلتها لتغطية نفقات مشاريع تنموية أخرى بدل تجميدها. كما يمكن للجزائر تمويل العجز عن طريق صكوك **المضاربة** في المشروعات المدرة للربح حيث يتم تمويلها دون مشاركة أصحاب الأموال في اتخاذ القرار الاستثماري والإداري للمشروع بل تكون الدولة هي المسيطرة على ذلك(يوسفي و بهلول ، 2018، صفحة 266). بإمكان الدولة أيضا تمويل

العجز باستخدام صكوك **الإجارة** عن طريق قيام الدولة ببيع بعض عقاراتها القائمة بإصدار صكوك ملكية أعيان عقارية وتستأجرها ثانية من حملة الصكوك، فتحصل بذلك على ما يؤمن تغطية عجز ميزانيتها العامة في حين تبقى العقارات تحت تصرفها(حلاسي و عميري، 2017، صفحة 199). كذلك يمكن أن تستفيد الجزائر من صكوك **المزارعة** وهذا لتربعها على مساحة زراعية هائلة إن استغلت بالطريقة الصحيحة سيكون ذلك عاملا أساسيا للخروج من العجز المالي الذي عانت منه ومازالت تعاني منه الخزينة العمومية(بادا ، 2021، صفحة 100).

ليس هذا فحسب فالصكوك الإسلاميةالقائمة **على الدين** أيضا هي أداة فاعلة في حل مشكل المديونية، إذ بإمكان الدولة تحويل تلك القروض الربوية إلى صكوك ملكية خدمات عامة تقدمها الدولة كخدمات التعليم والصحة والنقل... ،ويتم مبادلة تلك القروض الربوية للمواطنين بما يقابل قيمتها من صكوك خدمات تقدم للدولة مستقبلا، كما بإمكان الدولة استبدالها أيضا بصكوك **استصناع** تنتجها الدولة بموجب تلك الصكوك يتحصل على سلع بقيمة ما قدموه من قروض سابقة(يوسفي و بهلول ، 2018، صفحة 266).

2.2. واقع صناعة الصكوك الإسلامية في الجزائر (المعوقات ومتطلبات التفعيل):تعد الجزائر من الدول القليلة جدا التي سجلت الصناعة المالية الإسلامية فيها تأخرا على غرار باقي الدول العربية والإسلامية كالسودان،فعلى الرغم من تواجد نية وإرادة سياسية في طرح مشروع الصكوك الإسلامية كبديل يتماشى مع المعتقدات الدينية من طرف وزير المالية السابق في قانون المالية لسنة 2018، إلا أنه هناك العديد من العراقيل التي حالت دون تحويل هذه الإرادة السياسية إلى مشروع تطبيقي، من بين أهم هذه العراقيل نذكر مايلي:

- **على مستوى قانون النقد والقرض:** يعتبر قانون النقد والقرض القانون الأعلى والأسمى المنظم لعمل المصارف التقليدية والإسلامية في الجزائر، والملاحظ في هذا القانونأنه لم يأتي على ذكر عقود التمويل الإسلامي التي تصدر الصكوك على أساسها إلا بعد صدور تنظيم18-02 تحت عنوان **المالية التشاركية**، والذي يهدف بالأساس إلى تحديد القواعد المطبقة على المنتجات المسماة "**تشاركية**"، ليذكر جملة من العقود المالية الإسلامية كـ: المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، الاستصناع، السلم، وكذا الودائع في الاستثمار، دون أن يضع تعريفا واضحا لكل صيغة، في حين توجد صيغ أخرى لم تذكر كالمزارعة والمساقاة. في سنة 2020 جاء تنظيم 20-02 لسد الثغرة التي تركها التنظيم السابق وملغيا إياه، وهذا ما صرحت به المادة رقم 23 من الجريدة الرسمية، وقام بوضع تعريف لعقود التمويل الإسلامي وهذا ما جاء في المواد رقم 05 إلى 12، والملاحظ أن المجلس الإسلامي صرح بمصطلح الصيرفة الإسلامية بعد أن سماها من قبل بالصيرفة التشاركية وهو الأصح من حيث التسمية ومضمون العقود.في التنظيم 20-03 لمح المشرع إلى مصطلح الصكوك، وبين من خلاله أنه يعترف بالصكوك على أنها منتج مالي إسلامي، وهذا ما أكدته المادة 93 سنة 2018 من قانون المالية الذي تم الإشارة من خلاله إلى إمكانية تداول الصكوك الحكومية دون غيرها، بهدف تمويل المنشآت أو التجهيزات العمومية ذات الطابع التجاري(بادا ، 2021، صفحة 158). ومن هنا نجد أن المشرع يعترف بالصكوك الإسلامية في قرارة نفسه لكنه لم يحول ذلك الاعترافإلى نص قانوني صريح يسمح بتداول الصكوك الإسلامية إلى حد اليوم.
- **على مستوى القانون التجاري:**يعد القانون التجاري في الجزائر المرجع القانوني لإصدار الأوراق المالية في الأسواق المالية. وتعتبر الأسهم أو شهادات الاستثمار التي تمثل ملكية في رأس المال الشركة أو السندات بمختلف أنواعهاالقيم المنقولة الوحيدة التي يتيح إصدارها لشركات الأسهم حسب المادة 715 من القانون التجاري لسنة 2007 .بينما لا يشير القانون التجاري إلى إمكانية إصدار الصكوك دون أن يكون لحامليها صفة المساهمين، وهذا يتنافى مع خصائص الصكوك الإسلامية(بادا ، 2021، صفحة 100).

- **على مستوى قانون الضرائب:** يعد قانون الضرائب في الجزائر هو الآخر عقبة كبيرة في وجه إصدار الصكوك الإسلامية ، وهذا لغياب بنود خاصة بالمنتجات المالية الإسلامية تحمي أو تعفي الصكوك ومشتقاتها من الضرائب، ذلك لأنها تبنى على صيغة مالية ناقلة قد تؤدي إلى معاملة ضريبية مجحفة إذا ما قورنت بنظيراتها التقليدية.(بادا ، 2021، صفحة 163)
- **على المستوى التنظيمي:** يعتبر غياب **الشركة ذات الغرض الخاص**SPV من أكبر المعوقات لإصدار الصكوك الإسلامية كمنتجات مالية إسلامية في الجزائر على المستوى التنظيمي، حيثيقتضي إصدار الصكوك وجود هذا النوع من الشركات التي بدورها تحمي حقوق حملة الصكوك، وهذا بهدف إعطاء ائتمان أو ضمان يحفز المستثمرين، وهي بمثابة وسيط بين المصدر وحملة الصكوك، تنشأ لعدة أغراض من بينها إصدار الأوراق المالية. والأحكام التي جاء بها القانون التجاري الجزائري في الكتاب الخامس المتعلق بالشركات التجارية، لا تذكر هذا النوع من الشركات ذات الغرض الخاص، وذلك بعد تصفح المواد 544 إلى 840، وهذا مايحول بين الصكوك وبين إمكانية إصدارها(بادا ، 2021، صفحة 161).

الحاصلمما تم عرضه لأهم العراقيل التي تواجهصناعة الصكوك الإسلامية في الجزائر،أن الساحة القانونية والتنظيمية غير جاهزة تماما للسماح بإصدار و تداول هذه المنتجات المالية الإسلامية، وعليه إذا أرادات الحكومة الجزائرية الاستفادة من المزايا التي توفرها مثل هكذا منتجات في تمويل عجزها الموازني وجب عليها الإسراع بـــــــــــــ:

- إضافةبند في قانون النقد والقرض يتم فيهالاعتراف الصريح بعقود التمويل الإسلامية؛
- إنشاء شركة ذات الغرض الخاص؛
- وضع نظام قانونيوتشريعي وضريبي خاص، ولوائح داخلية تنظم عملية إصدار الصكوك الإسلاميةوتداولها؛
- تنظيم وتخصيص محاكم قضائية لحماية حقوق حملة الصكوك الإسلامية وبما يتفق وأحكام الشريعة؛
- الاستفادة من التجربة السودانية فيما يخص الإطار التنظيمي والقانوني لإصدار الصكوك الإسلامية.

3.إمكانية استخدام الزكاة في الحد من عجز الميزانية العامة في الجزائر:

تعمل الزكاة على تخفيف الضغط عن الميزانية العامة للدولة من خلال تحملها لعبء كبير فيما يتعلق بالنفقات الاجتماعية، حيث تتولى حصيلة الزكاة التكفل بكثير من النفقات الاجتماعية التي تتولى الدولة الإنفاق عليها، بأسلوب أكثر ابتكار وكفاءة. وبالنظر إلى حالة الجزائر فإنه قد أصبح من الضروري على الحكومة أن تعيد النظر في مصادر تمويل نفقاتها الاجتماعية والأخذ بعين الاعتبار القدرة التمويلية للزكاة في الجانب الاجتماعي.

1.3. تجربة صندوق الزكاة الجزائري: تعتبر تجربة الجزائر في تنظيم أموال الزكاة تجربة فتية عمرها 19 سنة فقط، حيث تم تأسيس **صندوق الزكاة الجزائري** سنة 2003، وهو مؤسسة دينية اجتماعية تهدف إلى إحياء فريضة الزكاة وترسيخها في أذهان المسلمين الجزائريين(تشوار، 2008، صفحة 158) ، تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف والتي تضمن له التغطية القانونية بناء على القانون المنظم لمؤسسة المسجد بموجب المرسوم التنفيذي رقم 82/91 المؤرخ في 7 رمضان 1411 الموافق ل25 مارس 1991 (شعور ، 2018، صفحة 184) ، ويتم تلقي أموال الزكاة والتبرعات من المزكين والمصدقين بصفة طوعية وبدون إلزام من القانون،في شكل حوالات بريدية أو وضعها في الصناديق المتواجدة على مستوى المساجد عبر كامل التراب الوطني. وعلى الرغم من أن مدة عمل الصندوق قاربت 19 سنة إلاّأن إيراداته مازالت تشهدضعفا محسوسا والجدول أدناه يوضح ذلك:

الجدول رقم (09): تطور إيرادات صندوق الزكاة الجزائري للفترة (2010–2020)مليون دج

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الحصيلة	899.1	1199	1306	1300	1318	1251	1267	1402	1456	1540	730.0

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على (شعور ، 2018، صفحة 184)

يتضح من بيانات الجدول أعلاه أن حصيلة الزكاة في الجزائر تميزت بالاستقرار في حدود 1300 مليون دينار فيأغلب السنوات،ورغم ارتفاع الحصيلة في سنة 2019 مسجلة أعلى قيمة قدرت ب1540 مليون دج إلاّ أنها تبقى حصيلة ضعيفة رسميا،إذ تمثل فقط ما نسبته 0.0007% من إجمالي الناتج الداخلي . ويعزى السبب إلى العديد من المعوقات التي تعرقل عمل الصندوق أهمها(مناصري ، 2020، صفحة 149): قدم وسائل تحصيل الزكاة إذ يعتمد الصندوق على الحوالات البريدية والصناديق في المساجد، انعدام الثقة بين القائمين على الصندوق وبين المزكين، عدم وجود قانون يقضي بتقنين الزكاة على غرار ما هو معمول به في السودان، عمل الصندوق ليس مبني على أسس علمية بمشاركة الخبراء في المجال مثل ما هو معمول به في السودان.

2.3. دور الزكاة في تمويل النفقات الاجتماعية في الجزائر: تخصص الحكومة الجزائرية من خلال ميزانيتها العامة اعتمادات مالية معتبرة لتمويل الرعاية الاجتماعية، وتتولى الأجهزة المختصة تقديمها في شكل تحويلات ذات طابع اجتماعي، سواء كانت نقدية أو عينية لصالح الفئات الاجتماعية المحرومة، وتتنوع لتشمل مجالات عديدة نذكر منها: نفقات لدعم السكن؛ دعم الأسر (بما في ذلك التعويضات العائلية ودعم التعليم وأسعار السلع واسعة الاستهلاك)؛ دعم التقاعد؛ دعم الصحة؛ دعم المعوزين؛ودعم المجاهدين(Ministère algérien des Finances، 2017)،وفي هذا السياقعرفت النفقات الاجتماعيةفي الجزائر فيالسنوات الأخيرة منحى متزايد، بسبب الارتكاز على سياسة مالية توسعية منذ بداية الألفية تعنى بدرجة أكبر برفاهية أفراد المجتمع ودعممستواهم المعيشي لأسباب تتعلق بالسلم الاجتماعي،و التي غالبا ما تكون مكلفة وتشكل عبء على الميزانية العامة (بوعقل ، 2022، صفحة 50) . والجدول أدناه يوضح ذلك:

الجدول رقم (10): تطور النفقات الاجتماعية في الجزائر للفترة (2010-2020) **مليار دج**

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
النفقات الاج	1.239	2.065	1.764	1.416	1.553	1.703	1.348	1.625	1.760	1.763	1.797

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على(بوعقل ، 2022، صفحة 51)

ولما كانت الزكاة هي مؤسسة الضمان الاجتماعي في الاقتصاد الإسلامي منذ قرون طويلة، التي تولت تحقيق الرعاية الاجتماعية للفئات المحرومة في المجتمع،فإن ذلك يحدث **تقاطعا وظيفيا** بين ما يخصص في الميزانية العامة للدولة لتمويل النفقات الاجتماعية في الجزائر، وبين ما يخصص في ميزانية الزكاة لنفس الأغراض، لكن وبمقارنة الحصيلة الفعلية للزكاة بالنفقات الاجتماعية في الجزائر للفترة (2010-2020) نجدها تكاد تكون مهملة، والسبب أن هذه الحصيلة لا تعكس أبدا إمكانيات الزكاة التي تحوز عليها الجزائر، حيث في دراسة أكاديميةقام بها الأستاذ عزوز مناصرة موسومة بـــــ: التقدير الكلي لحصيلة الزكاة وأثرها على الاقتصاد الوطني الجزائري، توصل إلى أن حصيلة الزكاة الممكن جمعها من الاقتصاد الجزائري وفقا لبيانات سنة 2012 كنسبة من إجمالي الناتج الداخلي الخام تقدر ب2.13%، وهذا بالاعتماد على قانون الزكاة السوداني(مناصرة ، 2012، صفحة 250) ، وعلى فرض أن الاقتصاد لم تحدث فيه تغييرات هيكلية كبيرة فإن هذه النسبة تبقى صالحة للتوظيف خلال الفترة اللاحقة.

بناء على هذا الافتراض يمكن تبيان أهمية موارد الزكاة في تمويل النفقات الاجتماعية بما يخفف من عجز الميزانية العامة من خلال إبراز الأهمية النسبية لحصيلتها المتوقعة مع التحويلات الاجتماعية خلال الفترة (2010-2020).

الجدول رقم (11):تطور النفقات الاجتماعية وحصيلة الزكاة المتوقعة في الجزائر للفترة(2010-2020) مليار دج

السنوات	الناتج الداخلي الخام	الحصيلة المقدرة 2.13% من Pib	النفقات الاجتماعية	نسبة التمويل%
2010	11991.6	255.42	1239	20.6
2011	14588.5	310.7	2065	15.0
2012	16208.7	345.2	1764	19.5
2013	16650.2	354.6	1416	25.0
2014	17228.6	366.9	1553	23.6
2015	16712.7	355.9	1703	20.8
2016	17514.6	373.0	1348	27.6
2017	18575.8	395.6	1625	24.3
2018	20259.0	431.5	1760	24.5
2019	20284.2	432.0	1763	24.5
2020	18383.8	391.5	1797	21.7

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على تقارير بنك الجزائر ووزارة المالية للسنوات المعنية

يتضح من خلال بيانات الجدول أعلاه أن حصيلة الزكاة المقدرة في الجزائر للفترة (2010-2020) هي حصيلة معتبرة، حيث تصل سنة 2020 إلى 391.5 مليار دج، وهي إيراد معتبر نسبيا في ظل شح الموارد، بإمكانها أن تعفي الميزانية العامة من الكثير من الأعباء خاصة في مجال التحويلات الاجتماعية،والتي تأخذ حصة لابأس بها من الإيرادات العامة بما يثقل كاهل الميزانية ويزيد من حدة عجزها.فيكفي أن نشير إلى أننفقات الميزانية العامة في الجزائر بلغت سنة 2020 حوالي 7823.11 مليار دينار، وبلغت القيمة المخصصة للتحويلات الاجتماعية 1797 مليار، فهي بذلك تمثل 22.97% من إجمالي نفقات الميزانية .فإذا كانت قيمة الناتج الداخلي الإجمالي لسنة 2020 هي 18383.8مليار دينار، فإن حصيلة الزكاة يمكن أن تقدر بـ:391.5 مليار دينار سوف توجه إلى دعم الفئات الهشة في المجتمع والمستحقة للزكاة، والتي في الغالب توجه لها نسبة معتبرة من التحويلات الاجتماعية (ما نسبته 21.7 %)،وهو ما يبين بوضوح الدور الذي تؤديه الزكاة في تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر بكفاءة عالية.

الخاتمة:

يعتبر العديد من الخبراء الاقتصاديين أن اختيار الأساليب الملائمة لتمويل عجز الميزانية العامة أهم من العجز نفسه، لكن من خلال الدراسة يتضح أن الحكومة الجزائرية ممثلة في بنك الجزائر ووزارة المالية لم توفق في اختيار الأساليب التمويلية الملائمة، والتي تتماشى مع بنية اقتصادهاوسياساتها السائدة، وهذا ما يتجلى بوضوح في محدودية أساليب التمويل التقليدية التي انتهجتها في احتواء العجز، حيث انجر عنها آثار سلبية على الاقتصاد والمجتمع، الأمر الذي يحتم عليهااستحداث أساليب تمويلية بديلة تكون ذات موارد حقيقية دائمة ومستقرة، بمعنى أن تكون في جوهرها أساليب تمويل أكثر منها إقراض.ومن هنا اقترحنا إمكانية اللجوء إلى أساليب التمويل الشرعية من أجل تمويل عجز الميزانية على ضوء التجربة السودانية باعتبارها تجربة رائدة في هذا المجال، بالنظر لما توفره هذه الأساليب من قدرات تمويلية عالية، قائمة على تشجيع مشاركة الجمهور ومؤسسات المجتمع المدني في تمويل الإنتاج، وتوفير السلع العامة بأسلوب أكثر كفاءة وابتكار في تقديم هذا الدعم لتمويل عجز الميزانية.

☜ **نتائج الدراسة:**

- عجز الميزانية العامة في الجزائر كان نتيجة اعتماد الحكومة على سياسة إنفاقيه توسعية، تهدف إلى تحفيز الطلب الكلي لدعم النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2014)، واستمر بعدها هذا العجز إلى غاية سبتمبر من سنة 2020،كنتيجة للتأثير السلبي للأزمة النفطية منتصف 2014 و الأزمة الصحية كوفيد 19 سنة 2020 على الإيرادات النفطية التي تمثل المورد الرئيسي لتمويل الميزانية؛
- إن جملة الأساليب التقليدية التي انتهجتها الحكومة الجزائرية لمواجهة العجز المزمن في الميزانية العامة للدولة هي أساليب محدودةأثبتت محدوديتها في احتواء العجز، وكانت سببا في حدوث حالات من عدم الاستقرار الاقتصادي، السياسي والاجتماعي، دون أن ننسى أنها أبدا لم تكن تحظى بالقبول والدعم الجماهيري؛
- تعتبر التجربة السودانية من بين النماذج الناجحة والتي يمكن الاحتذاء بها وتتبع مختلف مراحلها، باعتبارها تجربة انتهجت التشريع الإسلامي،واستخدمت أدواته كالصكوك الإسلامية الحكومية والزكاة في تمويل عجز الميزانية العامة للدولة؛
- تعتبر الصكوك الإسلامية الحكومية البديل الأمثل لتمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر،عوض أساليب التمويل التقليدية القائمة على الدين، وهذا راجع لقدرتها على استقطاب الأموال المكتنزة لدى الجمهور لتماشيها مع معتقداتهم الدينية، واستخدامها في تمويل برامج التنمية، الأمر الذي يسهل على الحكومة مهمة التحكم في العجلة الاقتصادية، واجتناب الآثار السلبية التي سببتها الأساليب التقليدية؛
- تعتبر الزكاة موردا ماليا متجددا وافر الحصيلة لا يوجد لها مثيل في الاقتصاديات المعاصرة، يمكنها أن تساهم في تمويل عجز الميزانية العامة للجزائر بطريقة غير مباشرة، من خلال تغطيتها بعض أوجه النفقات ذات الطابع الاجتماعي لصالح فئات المجتمع الفقيرة والمحرومة بما يخفف من العجز المالي.

☜ **التوصيات:**

في الأخير نوصي الحكومة الجزائرية بضرورة الاقتداء بالتجربة السودانية التي تعد نموذجا ناجحا في تمويل عجز الميزانية العامة باستخدام أساليب التمويل الشرعية، وهذا لا يكون إلاّ بالإسراع في:

- وضع كامل التشريعات القانونية والتنظيمية في الجزائر للتعامل مع الصكوك الإسلامية إصدارا وتداولا؛
- العمل على التحسين من عمل صندوق الزكاة الجزائري وهذا بجعله مبني على أسس علمية بمشاركة الخبراء في المجال، بالإضافة إلى وضع إطار تشريعي و تنظيمي مناسب لصندوق الزكاة، و الانتقال من مبدأ التطوع في جمع الزكاة إلى مبدأ الإلزام.

قائمة المراجع

1. أحمد مناصري . (2020). تقييم أداء مؤسسات الزكاة المعاصرة : الجزائر – السودان– ماليزيا (200.-2018). *مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 11* (العدد 03).
2. آدم أحمد تيراب، و مصطفى حمد أحمد منصور. (2012). دور الزكاة في محاربة الفقر: دراسة ميدانية على ديوان الزكاة بالسودان. *مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 13* (العدد 02)، الصفحات 54-72.
3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (28 جوان, 2000). المادة 04 من القانون رقم 2000-02 المؤرخ في 27 جوان 2000. العدد 37، الجزائر.
4. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (19 جويلية, 2006). المادة 25 من الأمر 04-06 المؤرخ في 15 جويلية لسنة 2006. العدد 47، الجزائر.
5. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (12 أكتوبر, 2017). المادة 45 مكرر من القانون 17-10 المؤرخ في 17 أكتوبر2017. العدد 57، الجزائر.
6. المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية, . (1994). الزكاة والتكافل الاجتماعي في الإسلام.سلسلة ندوات الحوار بين المسلمين. المملكة الأردنية الهاشمية: معرفة المكتبة الوطنية.
7. أمال بن فلامي، و حميدة أوكيل . (2022). متطلبات إعتماد الصكوك الاسلامية في الجزائر على ضوء التجربة الماليزية. *مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 07*(العدد 01)، الصفحات 70-80.
8. بابكر ,ع .م .(2017) .دور أموال الزكاة في تخفيف حدة الفقر .(2013-1990)*رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد* . السودان ,كلية الدراسات العليا :جامعة السودان للعلوم الانسانية والتكنولوجيا.
9. بنك الجزائر. (2012). *التقرير السنوي للتطور النقدي والاقتصادي*. الجزائر.
10. بنك الجزائر. (2018). *التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي*. الجزائر.
11. بنك الجزائر. (2018). *تسيير السياسة النقدية*. تاريخ الاسترداد 01 08, 2022، من https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/note_politique_monetaire_refinancement.pdf
12. بنك الجزائر. (2019). *الوضعية الشهرية لبنك الجزائر*. تاريخ الاسترداد 01 08, 2022، من https://www.bank-of-algeria.dz/html/Situation_BA_AR.htm
13. بنك السودان المركزي. (2019). *التقرير السنوي التاسع والخمسون*. الخرطوم .السودان.
14. بنك السودان المركزي. (2020). *التقرير السنوي الستون*. الخرطوم. السودان.
15. جمال لعمارة ، و مسعودة نصبة . (2006). اقتصاديات الزكاة ودورها في التخفيف من حدة المشكلات الاقتصادية المعاصرة. الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات- دراسة حالة الجزائر والدول النامية يومي 21-22 نوفمبر. جامعة محمد خيضر بسكرة. الجزائر .
16. حبيبة شعور . (2018). دور الزكاة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية-دراسة مقارنة بين صندوق الزكاة الجزائري وديوان الزكاة السوداني-. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 05(العدد 01)، الصفحات 180-207.
17. خديجة بوفنغور . (2021). تقييم بدائل تمويل عجز الميزانية العامة للدولة. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص إدارة مالية. معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ميلة.الجزائر: المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف.
18. خليل عبد القادر ، و إدريس عبدلي . (2015). الزكاة كأداة من الأدوات المالية الاسلامية وأثرها على بعض مؤشرات النشاط الاقتصادي- نحو مقاربة تحليلية وقياسية للتجربتين الجزائرية والماليزية-. مجلة الباحث، المجلد 15 (العدد 15)، الصفحات 231-243.
19. خير الدين تشوار. (2008). الاقتصاد التضامني- الزكاة ودورها في التحفيف من حدة الفقر. المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، 45(03)، 133-164.
20. رحيم محمد عثمان . (2012). تأليف قضاء الفوائت من الزكاة (الإصدار ط 01). الموصل، العراق: مجلة كلية التربية الأساسية.
21. رفيق يوسفي ، و لطيفة بهلول . (2018). فعالية البديل الشرعي في تمويل عجز الميزانية العامة للدولة- قراءة في التجربة الماليزية-. مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 01(عدد خاص)، الصفحات 253-269.

22. زكرياء مسعودي . (2017). تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة 2001-2016. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 04(العدد 06)، الصفحات 215-228.

23. زهير بن دعاس . (2019). قراءة في تطور العجز الموازني وأساليب تمويله (2000-2016). مجلة آفاق علمية، المجلد 11(العدد 20)، 316-335.

24. سعاد البدري. (2018). دور الصكوك السيادية في تمويل عجز الميزانية العامة للدولة. ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير . الملف الخاص الرابع. جامعة عبد المالك السعدي.

25. عبد الحق بادا . (2021). إمكانية استخدام الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر. مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 12 (العدد 01)، الصفحات 89-103.

26. عبد الحق بادا . (2021). الصكوك الإسلامية في الجزائر بين التطبيق والتنظير. مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 11(العدد 04)، الصفحات 155-172.

27. عبد القادر شلالي ، و محمد هاني. (2018). العجز الموازني كآلية للتأثير في إتجاه الدورة الإقتصادية في الجزائر – دراسة قياسية للفترة 2000-2015. مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 02 (العدد 01)، الصفحات 110-122.

28. عزوز مناصرة . (2012). التقدير الكلي لحصيلة الزكاة وأثرها على الاقتصاد الوطني الجزائري. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في العلوم الإسلامية. باتنة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والإسلامية، الجزائر: جامعة الحاج لخضر.

29. فريد بن عبيد، و إنصاف قسوري . (2017). آليات التمويل بالقرض السندي. مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 02(العدد 04)، الصفحات 131-139.

30. فضيل بن خالدي، ليلى دوش، و إكرام ناوي . (2019). أهمية ودور الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة – حالة الجزائر –. المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 09 (العدد 01)، الصفحات 85-95.

31. محمد تنيرة محمد حسين . (2019). إستدامة تمويل عجز الميزانية العامة للدولة بين البدائل التقليدية والبدائل الشرعية – عرض تجربة ماليزيا-. بحث مقدم استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجيستير في اقتصاديات التنمية. كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، غزة: الجامعة الاسلامية.

32. مصطفى بوعقل . (2022). أثر سياسة الدعم الاجتماعي على عجز الموازنة العامة في الجزائر – دراسة قياسية للفترة (2006-2022). مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 08(العدد 01)، الصفحات 46-62.

33. نعيمة برودي . (2020). دور صندوق ضبط الايرادات في تمويل عجز النوازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2019. مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 06(العدد 02)، الصفحات 252-266.

34. هاجيرة ديليمي. (2018). أثر الزكاة على الموازنة العامة. المؤتمر العلمي الرابع بعنوان دور الاقتصاد الإسلامي في بناء اقتصادات الدولة يومي الثلاثاء والأربعاء 6-7 نوفمبر 2018. الخرطوم: جامعة القران الكريم وتأصيل العلوم.

35. هجيرة حلاسي ، و ريمة عميري. (2017). دور الهندسة المالية الإسلامية في علاج آثار الأزمة النفطية بالجزائر. مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 07(العدد 03)، الصفحات 184-203.

References in english

36. Abrorov, S. (2020). the importace of sukuk in development of economy: as an exemple of its impact on the incom of the malysian population. *Journal of Critical Reviews, vol 07*(n° 02), pp. 776-780.

37. Antonio, m. s., mahbubi, m. a., & jabel, f. (2021). The role of zakat in overcoming inflation and unemployment : Revisting the Trade-off Theory. *Islam and Civilisational Renewal, vol 12* (n° 01), pp. 74-97.

38. Bilo, c., Machado, c. A., & Bacil, F. (2020). *social protection In sudan - system over vieu and programe mapping*. sudan: International policy centre for inclusive growth.

39. Ministére algerien des Finance. (2020). *Situation des operation du trésor a fin septebber 2020*. Consulté le 08 01, 2022, sur https://www.mf.gov.dz/index.php/fr/solde-global-du-tresor

40. Ministère algérien des Finances. (2017). *Rapport de Présentation dela Loi de Finances pour 2017 et Prévisions 2018-2019*.الجزائر.

41. Toualbia, n., Behloul , l., & Aoutef, m. (2020). The role of islamic sukuk in Financing public dificit and infrastructure malaysia project. *Abaad Iktissadia Review, vol 10* (n° 02), pp. 545-565.